المكتبة الثقافية

٩٣

حرب الإنسان

ضد الجوع وسوء التغذية

الدكتور محمد عبد الله العربي

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

١٥ سبتمبر ١٩٦٣

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة .
- تيسر لكل قارىء أن يقيم فى بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر . فى أوله وفى منتصفه .

الكتاب القادم

ثروتنا المعدنية

للدكتور محمد فهيم

أول أكتوبر ١٩٦٣

الثمن ٢ قرش

مطابع دار القلم بالقاهرة

الحمدى

المكتبة الثقافية

٩٣

حرب الإنسان
ضد الجوع وسوء التغذية

الدكتور محمد عبد الله العربي

وزارة
الثقافة والإرشاد القومى
المؤسسة
المصرية
العامة
للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر

١٥ سبتمبر ١٩٦٣م

الناشر

دار القلم

١٨ شارع سوق التوفيقية بالقاهرة

ت ٥٥٠٣٢ — ٧٧٧٤١

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين .

وبعد ، فهذا كتاب يشرح لقراء العربية الجهود المبذولة فى عصرنا هذا لتحرير الإنسان من الجوع وسوء التغذية ، وتحريره ابتداءً من السبب الأول فى الجوع وسوء التغذية ، وهو الفقر ، جهود أصبحت اليوم تعززها وتوجهها الأساليب الحديثة التى ابتكرها العلم ورسم لتطبيقها خطط التنمية الاقتصادية .

ولم آت فى هذا الكتاب من عندى بجديد ، بل هو عرض وتلخيص لما نشر من دراسات هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، لاسيما منظمة الأغذية والزراعة ، وما أخرجته من إحصائيات وبيانات(١) .

وسيرى القارئ العربى أن أكثر الاقتراحات والتوصيات

(١) فى نهاية الكتاب بيان بهذه المصادر .

التى حفل بها هذا الكتاب قد طبقتها الجمهورية العربية المتحدة منذ أشرقت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ على العالم العربى ، حتى صارت لدى القارئ المصرى بصفة خاصة فى مكان البديهيات . ولكن وطننا العربى لازالت فيه أقاليم تكافح فى سبيل تحررها الاقتصادى ، وفى سبيل التغلب على آفات الفقر الذى أصابها فى القرون الأخيرة . ولا شك أن مثل هذه الدراسات ستضىء لها طريق الكفاح ، وتذلل الكثير من العقبات ، وتقيم بنيان الغد على أساس علمى سليم .

ولا شك أن كل الجهود المادية التى سوف تبذل فى هذا الاتجاه ، سيعززها ما استقر فى وجدان شعوبنا العربية من تعاليم تراثها الروحى الذى يبغض الفقر ويحاربه ، ويدعو كل مواطن عربى إلى العمل ، وإلى إجادة العمل ، طلبا لنصيب كريم من متاع الحياة الدنيا .

وحسب القارئ العربى أن يتدبر الآيات القرآنية التالية ، ليدرك واجبه فى السعى والكدح فى طلب الرزق ، وفى شكر الله على ما سخر له من مصادر الرزق فى البر والبحر «فإن رب الكون لم يترك هذا الكون مغلقاً أمام الإنسان بل كشف له غطاءه ، وقلب صفحاته بآياته ، وأغراه بما فيه من أسرار ،

وبما سخره له وأخضعه لسلطانه . أغراه بأصول الثروات التى يحصل عليها لو عمل لها ، أغراه بالثروة الحيوانية والنباتية والمائية والجبلية . أغراه بأن سخر له هذا الكون ليخوض غماره ، ويحصل على كنوزه ، ويظفر بخير هذه الثروات[١] :

« ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا[٢] » .

« الله الذى خلق السموات والأرض ، وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم ، وسخر لكم الفلك لتجرى فى البحر بأمره ، وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار ، وآتاكم من كل ما سألتموه ، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، إن الإنسان لظلوم كفار[٣] » .

« هو الذى أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسيمون ، ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب

---

(١) من « منهج القرآن فى بناء المجتمع » لفضيلة الأستاذ الأكبر محمود شلتوت ص ٧٤ .
(٢) سورة الإسراء .
(٣) سورة إبراهيم .

ومن كل الثمرات ، إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون . وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ، إن فى ذلك لآيات لقوم يعقلون ، وما ذرأ لكم فى الأرض مختلفاً ألوانه ، إن فى ذلك لآيات لقوم يذكرون ، وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها ، وترى الفلك مواخر فيه ، ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون[1] » .

« هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا ، فامشوا فى مناكبها ، وكلوا من رزقه[2] » .

ذلك هدى الله يهدى به من يشاء ، والسلام على من اتبع الهدى .

مارس سنة ١٩٦٣

محمد عبد الله العربى

(١) سورة النحل .

(٢) سورة الملك .

مشكلة الجوع فى نطاقها العام

منذ فارق الإنسان دار النعيم التى لايجوع فيها ولا يعرى، وهبط على هذا الكوكب الأرضى ، وهو يسعى جاهدا فى سبيل الحصول على ما يسد رمقه ، ويكسو بدنه . ومنذ أقدم عصور التاريخ تشقى الإنسانية فى كل جيل وفى كل بيئة فى تدبير غذائها ، بل إن شطراً كبيراً منها لا زال يقاسى لوعة الجوع وجميع العلل المقترنة بسوء التغذية . وينبئنا التاريخ — سواء فى الشرق أو فى الغرب — أنه لم يوجد قط عصر ذهبى تمتع فيه سكان الأرض جميعاً بالتحرر الكامل من الجوع وسوء التغذية .

واليوم ولو أن كمية الغذاء التى ينتجها الإنسان فى هذا العصر أعظم منها فى أى عصر مضى ، إلا أننا لا زلنا بعيدين كل البعد عن إنتاج الغذاء الكافى لكل إنسان ، حتى لقد أصبحت مشكلة الغذاء فى هذا العصر أخطر مشكلة تواجهها الإنسانية ، بالرغم من التقدم العظيم فى العلوم والفنون ، وبالرغم من التقدم الملموس فى التعاون الدولى .

ونظرة عابرة إلى موقف الغذاء فى عالمنا المعاصر تبرز لنا

هذه الحقائق : فمساحات قليلة فى الكرة الأرضية هى التى تحرر أهلها من الجوع وسوء التغذية . أما الجانب الأكبر الذى يشمل آسيا وإفريقية وأمريكا اللاتينية حيث يعيش أكثر من نصف سكان الأرض فيسوده نقص الغذاء سواء فى كميته أو فى نوعه ، وما يصحب هذا النقص من علل وأمراض تمتص حيويتهم وتمحق طاقتهم الإنتاجية . هذا فى حين أنهم أصبحوا يتطلعون إلى حياة أفضل ، وارتفع وعيهم بحالتهم التعسة ، لا سيما بعد أن امتدت موجات التقدم ونفذ إشعاع المعرفة إلى أقصى أرجاء عالمنا المعاصر .

فقد شهد النصف الأول من القرن العشرين ثلاثة أنواع من الثورات العالمية :

الأول : ثورات سياسية أدت إلى حصول ثلث سكان العالم على استقلالهم السياسى ، وصحب هذا التحرر السياسى طموح قوى إلى حياة أفضل . فمنذ الحرب العالمية الثانية حصل ثمانمائة مليون من البشر على حريتهم السياسية وهناك ملايين أخرى سوف تظفر بهذه الحرية خلال سنوات معدودة .

الثانى : ثورات فى وسائل المواصلات حطمت حواجز المسافة ، فتدانت أقصى البقاع النائية ، وحطمت كذلك حواجز اللغة فأصبحت الكلمة أو الصورة ينقلهما الأثير لا يعوق وصولها

جهل بالقراءة أو بعد فى المسافة ، وأصبح كل مجتمع فى أقصى الأرض يعرف ما يجرى فى سائر المجتمعات الأخرى .

الثالث : ازدياد ثورى فى سكان الأرض من البشر : ففى سنة ١٦٠٠ ميلادية لم يكن سكان الأرض يتجاوزون أربعمائة مليون ، وفى سنة ١٨٠٠ أى بعد قرنين من الزمان تضاعف هذا العدد ، أما فى سنة ١٩٠٠ أى بعد قرن واحد فقد تضاعف العدد مرة أخرى ، فإذا وصلنا إلى القرن العشرين نجد العدد يتضاعف فى نصف قرن حتى يبلغ نحو ثلاثة آلاف من الملايين . ذلك لأنه فى العصور الماضية كان المعدل السنوى المرتفع فى الوفيات بسبب الأمراض والأوبئة الوافدة ، وبسبب عجز البشرية عن السيطرة على أحداث البيئة الطبيعية يؤدى حتما إلى الحد من تضخم عدد السكان . أما فى العصور الحديثة فإن تقدم العلوم الطبية وازدياد السيطرة على البيئة الطبيعية أدى إلى رفع هذا الحاجز ، فانطلق تعداد البشر إلى ارتفاع مطرد . وإذا استمر الارتفاع على هذا النحو – أى بأكثر من خمسين مليونا فى السنة الواحدة – فإننا لن نصل إلى سنة ٢٠٠٠ حتى يصل تعدادنا إلى ستة آلاف أو سبعة آلاف من الملايين كما يتضح من الإحصاء المرافق الذى وضعته هيئة الأمم المتحدة .

احصائيات السكان فى سنة ١٩٦٠ بالملايين
وتقديرات تعداد السكان إلى سنة ٢٠٠٠
من وضع هيئة الأمم المتحدة

المساحة	سنة ١٩٥٠	سنة ١٩٦٠	سنة ١٩٧٠	سنة ٢٠٠٠
مجموع سكان الكرة الأرضية	٢,٥٠٠	٢,٩٢٠	٣,٥٠٠	٦,٢٨٠
إفريقية	١٩٩	٢٣٧	٢٩٤	٥١٧
إفريقية الشمالية	٤٣	٥٣	٦٧	١٤٧
إفريقية الوسطى والجنوبية	١٥٦	١٨٥	٢٢٧	٣٧٠
أمريكا الشمالية	١٦٨	١٩٧	٣٣٥	٣١٢
أمريكا اللاتينية	١٦٣	٢٠٦	٢٦٥	٥٩٢
آسيا (ماعدا اليابان والقسم الآسيوى من الاتحاد السوفيتى)	١,٢٩٦	١,٥٢٤	١,٨٧٠	٣,٧١٧
اليابان	٨٤	٩٦	١١٠	١٥٣
أوربا (ماعدا القسم الأوربى من الاتحاد السوفيتى)	٣٩٣	٤٢٤	٤٥٧	٥٦٨
أوربا الشمالية والغربية	١٣٣	١٤٠	١٤٨	١٨٠
أوربا الوسطى	١٢٨	١٤٠	١٥١	١٨٣
أوربا الجنوبية	١٣٢	١٤٤	١٥٨	٣٠٦
القارة الباسفيكية (أوشيانا)	١٣,٢	١٦,٣	١٩,٤	٢٩,٣
استراليا ونيوزلنده	١٠,٢	١٢,٧	١٤,٩	٢٠,٨
جزائر الباسيفيكى	٢,٩	٣,٦	٤,٥	٨,٦
الاتحاد السوفيتى (بقسميه الأوربى والآسيوى)	١٨١	٢١٥	٢٥٤	٣٧٩

وإذا كان أكثر من نصف سكان الأرض يعانى الآن نقصا فاحشاً فى الغذاء ، وتعدادنا لا يجاوز ثلاثة آلاف من الملايين ، فكيف يكون الوضع فى نهاية القرن العشرين عندما يصل تعداد البشرية إلى أكثر من ستة آلاف مليون ؟

هذه هى المشكلة فى نطاقها العام . أما جوهر المشكلة فهو فى الاختلاف الصارخ بين فئتين من البشر : فئة قليلة لا يتجاوز تعدادها سدس سكان العالم وصلت إلى ما فوق كفايتها الغذائية بفضل تقدمها العلمى والمالى والصناعى ، وفئة كثيرة تشمل باقى البشر ، تعانى نقصاً على درجات متفاوتة فى غذائها بسبب ماهى فيه من فقر علمى ومالى وصناعى .

وإذا تركت الحال على ماهى عليه فسوف يزداد فائض الغذاء لدى الفئة القليلة لا سيما لما درجت عليه من التزام الاعتدال فى نموها السكانى بينما يزداد الفقر والجوع فى الفئة الكثيرة ازديادا لن يقتصر ضرره على هذه المجموعة البشرية الكبرى ، بل سوف تنعكس آثاره الوخيمة على الفئة القليلة الناعمة لأنها لن تجد أسواقا تتسع لتصريف منتجاتها المصنوعة ومنتجاتها الغذائية ، فيتعثر نشاط مصانعها ومزارعها ويتعطل اقتصادها وتفشو البطالة فى عمالها .

ومن هنا كان التعاون بين الفئتين ضرورة حيوية لهما ،

لا تمليه عواطف البر الإنسانى فحسب ، بل تفرضه المصلحة المشتركة .

هذا التعاون يجب أن يتجه إلى تمكين أكثرية البشر من الاستفادة بكل ما يبتكره العلم الحديث من وسائل تنمية الغذاء ووسائل محو الفقر ، بالإضافة إلى الإسعاف المؤقت بكل ما قد يتوافر لدى الفئة القليلة من فائض الغذاء .

وهذا التعاون الإلزامى هو ما فطنت لوجوبه (هيئة الأمم المتحدة) عندما أنشأت (منظمة الأغذية والزراعة) لتقوم أساسا على نشر وبحث الوسائل المستحدثة فى تنمية الغذاء والعمل على تعميمها لا سيما فى المناطق المفتقرة إلى الكفاية فى الغذاء ، باعتبار أن توفير الغذاء الصحيح شرط لتحقيق كل تنمية اقتصادية ، وبالتالى شرط لرفع القوة الشرائية لسكان تلك المناطق وتحريرهم من الفقر .

ومنظمة الأغذية والزراعة تساعدها فى هذه الجهود — بصفة تبعية — المنظمات الأخرى المنبثقة من هيئة الأمم ، كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو . ثم حددت (منظمة الأغذية والزراعة) فترة خمس سنوات — من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٥ — أعلنت فيها حرباً شاملة — حرباً مقدسة — تهدف إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية فى كل مكان .

تحديد الوضع العالمي للغذاء في الوقت الحاضر

عالمنا اليوم ينقسم — كما قلنا — إلى شعوب ناعمة وشعوب شاقية. ففي نحو عشرين دولة — لا يتجاوز تعدادها خمسمائة مليون — نجد مطالب الحياة قد توافرت بكل ألوانها لا سيما في المائة سنة الأخيرة حتى طال متوسط عمر الفرد من ٣٥ سنة إلى ٦٠ أو ٧٠ ، والذي أوصل هذه الشعوب إلى هذه النتيجة الطيبة هي أن الفرد عندهم يتناول غذاء أحسن وأوفى مما يتناوله الفرد في الشعوب الأخرى ، غذاء تتوفر فيه المنتجات الحيوانية والفاكهية والخضرية التي لا غنى عنها لضمان صحة البدن ونموه ، كما أن البيئة التي يعيش فيها تتوافر بها كل أسباب الصحة والرخاء من مسكن وكساء ولذلك نجده أطول قامة وأشد قوة من الفرد في الشعوب الأخرى . .

هذه الشعوب نجدها في أمريكا الشمالية وفي أجزاء قليلة من أمريكا الجنوبية وفي كثير من بلاد أوربا الغربية وفي استراليا ونيوزيلندة .

أما الشعوب الشاقية فهي التي تملأ باقي بقاع الأرض ويتجاوز تعدادها الحالي ألفي مليون ، في آسيا المكتظة بأكثر من نصف

سكان العالم ، فى أقاليم كثيرة فى إفريقية ، فى مناطق قليلة فى أوربا ، وفى مناطق كثيرة فى أمريكا الجنوبية والوسطى .

فى هذه الشعوب تجد غذاء الفرد فى الغالب خاليا من العناصر التى تكفل له الصحة والنمو والقوة ، يكاد غذاؤه العادى ينحصر فى شىء من غلة الحبوب (من قمح أو أرز أو شعير) وفى بعض الجذور النشوية (كالبطاطس) . وهذا الغذاء الناقص يؤدى حتما إلى إنقاص طاقة الفرد فى العمل ، وإلى الحد من قدرته على مساعدة نفسه فى تغيير حالته البدائية ، وإلى الحدّ من قدرته على الإحاطة بوسائل التقدم وتطبيقها ، وهكذا يؤدى العجز والفقر إلى المزيد من العجز والفقر . .

لذلك فإن الحرب التى يعلنها الإنسان ضد الجوع وسوء التغذية يجب أن يعلنها أساسا ضد الفقر وضد موجبات الفقر . .

وفى الوقت الحاضر نسمع أصواتا كثيرة تعلن اليأس من قدرة البلاد المتخلفة على الخروج من حالة الفقر البدائى الذى تعانيه ، وتشير فى تأييد يأسها هذا إلى القلة الظاهرة فى مواردها الطبيعية ، وإن كانت تغفل فى حسابها ما خفى من هذه الموارد ، كما تشير إلى ماطرأ على أكثر أراضيها من جدب ، وإلى مناخها اللافح العصيب ، وإلى التضخم المطرد فى عدد سكانها ، وإلى

فقدان بل استحالة تجميع مدخرات فيها تساعد على تكوين رءوس الأموال اللازمة لعمارتها ، وإلى عدم توافر صادرات تصدرها لتستعيض عنها باستيراد الآلات والأجهزة اللازمة للتصنيع .

وليس لنا رد على هذه الأصوات المتشائمة إلا أن نسأل أصحابها : كيف كانت حال أوربا منذ مئتى سنة عندما بدأت تخطو خطواتها الوئيدة الأولى فى بناء رخائها الحاضر ؟ ألم تكن زراعتها يومئذ عاجزة عن توفية مطالبها الغذائية ؟ ألم تكن شعوبها فى مستوى من الفقر لا يسمح بتجميع مدخرات على نطاق واسع ، ألم تكن تتعثر كل حين فى خطط التصنيع ومراحله ؟ ومع ذلك فقد ثارت ثورتها الصناعية وتوالت الاكتشافات العلمية والفنية التى أمدت هذه الثورة بأسباب النجاح . فهل موقف الدول المتخلفة والنامية اليوم أسوأ من موقف أوروبا فى سنة ١٧٦٠ ؟

إننا على العكس نرى أن المراحل التى قطعتها أوروبا فى مائتى سنة تستطيع الشعوب المتخلفة اليوم أن تقطعها فى عشرات السنين ، بفضل استطاعتها أن تقتبس دفعة واحدة أحدث ما ابتكره العلم وآخر ما وصل إليه التقدم الفنى طوال التجارب

المريرة المتعاقبة التى خاضت أوروبا غمارها حقبة من الزمن بعد حقبة . وبفضل المبادرة إلى زيادة إنتاجها الغذائى لتتحرر من فتك الجوع وسوء التغذية بطاقتها البدنية ، والمبادرة إلى زيادة قوتها الشرائية لتنطلق من أغلال الفاقة ، والمبادرة إلى بسط نشاطها الإنتاجى فى كل المجالات ، والمبادرة إلى التغلب على الأمية ، والمبادرة إلى نشر المعلومات الصحيحة عن وسائل التنمية الاقتصادية الشاملة .

ولديها أسوة حسنة ـ وقريبة العهد ـ بما فعلته بعض الدول المتقدمة بفضل اهتدائها بالأساليب العلمية فى زيادة إنتاجها الغذائى، فمثلا بريطانيا التى كانت تستورد ثلثى غذائها من الخارج واجهت الحرب العالمية الثانية وهى مهددة بالجوع الشامل بسبب انقطاع وارداتها الغذائية فإذا هى تستعين بالعلم فى تنمية إنتاجها الزراعى حتى استطاعت إنتاج ٥٥ ٪ من وارداتها الغذائية السابقة ، بل وصلت هذه النسبة إلى ٧٥ ٪ فى أحرج سنوات الحرب ـ سنة ١٩٤٣ ـ واستطاعت بذلك أن تصون صحة شعبها وطاقته الإنتاجية . وهذه الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت فى سنى الحرب أن تزيد إنتاجها الغذائى بمقدار الثلث . وهذه سويسرا استطاعت خلال سنوات الحرب أن تضاعف إنتاجها

الغذائى بالرغم من ضيق رقعتها الأرضية الصالحة للزراعة .

هذه أمثلة حية ، بل هذه حقائق مبشرة لكل الدول المتخلفة وكل الدول النامية ، وقد سجل ميثاقنا الوطنى هذه البشرى عندما أشار إلى « التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسائل الإنتاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير » .

وإذن نستطيع أن نقرر فى يقين أن كل ما استطاعت الدول المتقدمة تحقيقه فى تزكية إنتاجها الغذائى تستطيع الدول المتخلفة والنامية أن تصل إليه إذا سلكت نفس السنن العلمية والأساليب الفنية فى الإنتاج .

وإليك موقف دول العالم من إنتاجها الغذائى مقارنا بنسبة تعدادها السكانى لترى فيه كيف يربو الإنتاج الغذائى فى الدول المتقدمة على متوسط ما يحتاجه الفرد ، بينما يقصر فى الدول المتخلفة عن متوسط ما يحتاجه الفرد قصوراً كبيراً :

نصيب أقاليم العالم فى الإنتاج الزراعى مقارنا بتعدادها السكانى

(احصائية منظمة الأغذية والزراعة لسنة ١٩٥٨)

الإقليم	الإنتاج الزراعى (النسبة المئوية من الإنتاج العالمى)	السكان (النسبة المئوية من التعداد العالمى)
أوروبا الغربية	١٥	١١
أوروبا الشرقية (بما فيها الاتحاد السوفيتى)	١٧	١٠
أمريكا الشمالية	٢٧	٧
أمريكا اللاتينية	٨	٧
الشرق الأقصى	٢٧	٥٣
الشرق الأدنى	٤	٤
إفريقية	٤	٧
أوشيانيا	٣	½

وهكذا يتضح لك من هذا الإحصاء أن الشرق الأقصى بما فيه الصين الشعبية وتعداده أكثر من ١٦٠٠ مليون من سكان العالم — لا ينتج إلا ٢٧٪ من إنتاج العالم الغذائى ، أما أمريكا الشمالية وتعدادها ٧ ٪ من سكان العالم فتنتج ٢٧ ٪ من إنتاج العالم الغذائى . أما إفريقية وبها ٧٪ من سكان العالم فلا تنتج إلا ٤ ٪ من إنتاج العالم الغذائى .

ونجد أيضاً هذا التباين الصارخ بين أقاليم العالم ، إذا نظرنا إلى النسبة بين الإنتاج الغذائى فى كل إقليم ونصيبه من مجموع الدخل السنوى للعالم كله : فنصيب الشرق الأقصى فى الدخل العالمى لا يتجاوز ١٢ ٪ مع أن تعداده كما قلنا يتجاوز نصف سكان العالم بعكس أوروبا التى بها ١٥ ٪ من سكان العالم نجد نصيبها من الدخل العالمى يصل إلى ٢٥ ٪ وأمريكا الشمالية وبها ٧ ٪ فقط من سكان العالم نجد نصيبها من الدخل العالمى يصل إلى ٤٠ ٪ .

وإليك إحصاء عن متوسط الدخل السنوى للفرد فى بعض الدول منسوبا إلى كمية الغذاء الذى يحصل عليه ، غذاء نباتى وحيوانى لسنة ٥٧ / ١٩٥٨ :

الدولة	متوسط الدخل السنوى للفرد بالدولار الأمريكى	كمية الغذاء النباتى من الحبوب فى السنة بالكيلوجرام	كمية الغذاء الحيوانى (البروتين) فى اليوم بالجرام
الولايات المتحدة	٢١٦٤	٧١٣	٦٦
كندا	١٤٣١	١٠٠٠	٦٢
المملكة المتحدة	٩٦٠	٤٩٨	٥١
فرنسا	٨٣٩	٤٨٥	٤٩
إيطاليا	٤٠٦	٤٤٦	٢٥
اليابان	٢٥٠	٣٧٥	١٥
المكسيك	٢٣٤	٣٥٥	١٦
البرازيل	٢١٨	٣٢٠	١٨
الجمهورية العربية المتحدة (مصر)	١١٢	٤٢٣	١٣
سوريا	١٦٩	٤١٩	١٢
باكستان	٧٧	٣٢٤	٨
الهند	٦٠	٢٦٨	٦

وبعد فإن القارئ لا بد قد أدرك من هذه الإحصاءات الدقيقة التى بذلت هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة جهوداً مضنية فى إعدادها والكشف عنها ، كيف أن أكثرية البشر فى عصرنا هذا تعانى ألوانا من الجوع ونقص الغذاء ، كما لمس آثار هذا النقص فى نموها الاقتصادى وفى حجم دخلها القومى ، وأيقن أن هذا الوضع سيزداد خطره فى السنوات المقبلة إذا لم تبادر الشعوب المتخلفة فى هذا المجال إلى اتخاذ جميع الوسائل المؤدية إلى تنمية عاجلة فى إنتاجها الزراعى وتدبير كفايتها من المؤونة الغذائية وهذا ما سنعالجه فى الفصول التالية .

ونختم هذا الفصل بكلمة طريفة لأحد الكتاب من (كندا)[1] يصف سيطرة الجوع فى عصرنا هذا على أكثر بقاع الأرض عندما تخيل أن (الجوع) وقف يتحدث عن نفسه وعن سلطانه المخرب ، فقال :

«استمع إلى (الجوع) يتكلم :

«أنا الجوع ، أول عدو للإنسان ، وأول عدو للطفل الوليد

«أنا الجوع . ترانى عندما تثور الكوارث الطبيعية ، من

(١) الدكتور هوارد ترومان ، سكرتير اللجنة الكندية لمكافحة الجوع وسوء التغذية .

عواصف أو سيول تفتك بالحقول المزروعة ، أو جفاف يجعل الحب يذبل فى سنابله ، والأنعام تصيح على المساقى الناضبة ، ترانى يومئذ أهيمن على هذه البقاع وأمرح فيها كما أشاء .

« أنا الجوع ، لدى الكثير من الخدام والأعوان من جراد يمحق الثمر ، وأمراض تفتك بالنبات ، وإقطاعى يستولى على ثلثى محصول الزارع الكادح ، ومراب جشع يقرض الزارع الجائع فيسترد قرضه أضعافا مضاعفة ، وتاجر مستغل يشترى محصول الزارع بأبخس الأثمان ثم يبيعه إليه بأعلى الأثمان .

« أنا الجوع ، أبدو فى صور مختلفة : فى غذاء يخلو من العناصر الطبية التى تقى الجسم من الأمراض أو فى طعام يخلو من المعادن التى تبنى عظام البدن ، أو فى طعام يملأ المعدة ولا خير فيه لخلوه من البروتين الضرورى للنمو وللسلامة من أمراض ذات أسماء كثيرة .

« أنا الجوع ، أستولى على أبدان الرجال والنساء والأطفال ، فألويها وأعذبها وأحطمها ، حتى تصير شيئاً أبعد ما يكون عن خلق الله القويم » . .

وسائل الإنسانية المعاصرة إلى تنمية غذائها

رأينا في الفصل السابق أن الجنس البشرى سوف يصل في نموه المطرد إلى ضعف تعداده في نهاية هذا القرن العشرين ، وأن مجموع الناتج الغذائى الحالى في العالم كله بلغ من القلة أن أصبح أكثر من ثلثى البشر لا يجدون كفايتهم الغذائية ، بينما ثلث البشر قد حصلوا على هذه الكفاية ، بل أصبح لديهم فائض كبير من الغذاء يحارون في تصريفه ، فطوراً يتجهون إلى الحد من نشاطهم الزارعى ، وطوراً تدفعهم الأنانية إلى إهلاك هذا الفائض ، صونا لمستوى أسعار المنتجات الزراعية من الانهيار .

وقد أثبت الاقتصاديون أن ترك هذا الجانب الأكبر من البشر يعانى الجوع وسوء التغذية سيؤدى حتما إلى أخطار وويلات لا يمكن تقدير مداها ، لعل أقلها هو تحطيم طاقته الإنتاجية وبالتالى مضاعفة فقره ، وتعجيزه عن تحقيق أى انتعاش اقتصادى ، وكذلك إضعاف قدرته الشرائية . وأن هذا الوضع من شأنه أن ينعكس حتما على الرخاء الذى يتمتع به الفريق

الأقل ، فإن المنتجات التى تتدفق من مصانعه كالسيل العرم لن تجد أسواقا خارجية تتسع لتصريفها ، فيصيبها الكساد ، وتفشو البطالة بين شعوبها ، وينقلب رخاؤها إلى أزمات دورية .

وإذن فمصلحة الفريقين على السواء تلتقى الآن عند العمل على تنمية الإنتاج الغذائى للبشر كافة فى جميع مواطنهم .

وهذا هو الدرس الذى ما فتئت هيئة الأمم المتحدة عن طريق منظمة الأغذية والزراعة تعمل منذ خمس عشرة سنة على تنبيه البشر إليه وتناشدهم تنفيذ مقتضياته .

أما الفريق الذى ظفر بالكفاية الغذائية وبالفائض فيها — بفضل الوسائل والأساليب التى كشف عنها العلم الحديث ، فإن هيئة الأمم تندبه إلى الخروج عن هذا الفائض — كإسعاف وقتى — إلى بعض الأقطار التى تصيبها مجاعة عارضة أو أزمة غذائية حادة بسبب كارثة طبيعية ، كما تندبه إلى العمل على إمداد جميع الأقطار المختلفة فى ميدان التغذية بكل ما لديه من خبرة فنية واكتشافات علمية .

أما الفريق الآخر — الذى يمثل الجانب الأكبر من البشرية اليوم — فإن هيئة الأمم تحثه على نبذ تقاليده القديمة فى الإنتاج الزراعى ، والاستعاضة عنها بالأساليب الحديثة ، كما تدعوه إلى

الكشف عن جميع الموارد الطبيعية التى سخرها الله له فى أراضيه ، والعمل على استثمارها ، حتى يصل إلى مستوى الفريق الذى سبقه فى هذا المجال ، وحتى يتمكن من تدبير الغذاء لأجياله المقبلة .

وهذا تلخيص للوسائل التى دعت هيئة الأمم المتحدة إلى الأخذ بها فى الإنتاج الغذائى لإنقاذ الإنسانية مما يهددها :

أولا — إضافة أراض جديدة إلى الأراضى الزراعية

يوجد طريقان رئيسيان لزيادة الإنتاج الزراعى : زراعة الأرض التى لم تزرع من قبل ، واستثمار أعمق للأرض المزروعة فعلا .

وبارتياد الطريق الأول نجد أن المساحة المزروعة فى يابس الأرض لا تتجاوز عشر المساحة اليابسة : نحو ١٤٠٠ مليون هكتار من المساحة الكلية البالغة — ١٣٫٥٣١ مليون هكتار . ومع ذلك فالرقعة المزروعة فعلا بالمحاصيل الرئيسية أقل من ٩٠٠ مليون هكتار ، أما الباقى فمزروع بالبساتين أو بمحاصيل ثانوية .

أما باقى المساحة اليابسة فتشغل المراعى منها ٢٦٠٠ مليون هكتار (أى نحو ١٩ ٪ منها) أما الباقى وقدره — ٧٠ ٪ فلا يستفاد منه إطلاقا فى الإنتاج الزراعى .

فهل كتب على الإنسان ألا يزرع من الأرض التى سخرها له الله إلا عشرها وأن يعجز عن استثمار باقيها ؟ هناك رأى متشائم يقرر أن الإنسان قد وصل إلى الحد الأقصى فيما يستطيع زرعه من الأرض ، بل يذهب إلى القول بأن هذا الجزء تتجه خصوبته إلى النقصان شيئاً فشيئاً بسبب إساءة استعماله . ولكن علماء الزراعة والخبراء الفنيين يقررون العكس فهم يسلمون بأن الأرض الزراعية يمكن استنفاد خصوبتها بسوء الاستعمال،ولكن يمكن دائما بالوسائل العلمية تجديد خصوبتها . وهم لا ينكرون أيضاً أن الإنسان قد استنفد بالفعل جميع الرقعة الأرضية التى تكون زراعتها ميسورة بغير عناء ،ولكنهم يقررون أنه لا زالت فى أرضنا مساحات واسعة يمكن وضعها تحت المحراث واستصلاحها للإنتاج الغذائى إذا تضافرت الجهود الفنية والمالية. ويشيرون إلى المساحات الواسعة فى المناطق الحارة فى إفريقية وفى أمريكا الوسطى والجنوبية والتى لو زرع فقط عشرون فى المائة منها لأضافت إلى المساحات المزروعة ٣٦٠ مليون هكتار ، هذا بالإضافة إلى ٤٠ مليون هكتار فى سومطرة وبورنيو وغينيا الجديدة . ويشيرون إلى المناطق الصحراوية الشاسعة التى يمكن زراعتها بتدبير مياه الرى . كذلك مساحات كبيرة فى الشرق

الأدنى وآسيا الوسطى والهند وباكستان وسيلان والصين يمكن استصلاح أجزاء كبيرة منها وإعدادها للزراعة . كما توجد مناطق يتوافر فيها الماء والمناخ الملائم ولا زالت بائرة بغير زرع فيها ، فى استراليا الجنوبية والبرازيل وأراجواى ولا يستفاد منها إلا فى رعى الماشية . أما فى نصف الكرة الشمالى فالمساحات القابلة للزراعة ولم تزرع فعلا فقليلة نسبياً وأكثرها فى الاتحاد السوفيتى وكندا . ويقدرون أن عشرة فى المائة منها إذا زرعت أضافت إلى المساحة الكلية المزروعة ١٢٠ مليون هكتار .

ولا ينكر علماء الزراعة ما يعترض استصلاح هذه المساحات الكبيرة من عقبات مالية وصعوبات فنية ضخمة، كإقامة منشآت للرى والصرف، وتمهيد البطاح، واختبار التربة واختيار البذور الملائمة لكل بقعة ، إلى غيرها من ألوان التدبيرات الشاقة . ولكن هذه الصعوبات جميعها قابلة للتذليل والتغلب التدريجى عليها بتعاون الجهود الفنية والمالية واستغلال الاكتشافات العلمية الحديثة، وإذن فلازال فى الأرض متسع رحب للإنسان ليفلحها ويستخرج قوته منها إذا صدق منه العزم وامتد الجهد . ولقد صدق الله وعده للبشر عندما قال لهم : « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » ومعلوم أن

« مناكب الأرض » هى أصعبها وأوعرها . وصدق خاتم الرسل عندما قال « اطلبوا الرزق فى خبايا الأرض » .

ثانيا — استثمار أعمق للأرض المزروعة

إذا كان استصلاح الأرض التى لم تزرع من قبل تواجهه صعوبات كبيرة مالية وفنية ويتطلب جهوداً طويلة المدى ، فإن أقرب إسعاف عاجل لمشكلة الغذاء العالمى هو فى العمل على استخراج ناتج أجزل من الأرض الممهدة للزراعة فعلا . وهنا لا يخلو الأمر من بعض الصعاب ، ولكنها صعاب أيسر فى التذليل .

وإليك بعض الوسائل التى يشير بها الإخصائيون لزيادة الإنتاج الغذائى من الأرض :

١ — اتباع أسلوب الدورة الزراعية .

كلنا يعلم أن النباتات والمحاصيل تمتص من التربة التى تنمو فيها عدداً غير قليل من المواد الكيماوية التى لها دور فعال فى إنماء النبات وصيانته ، كالنترات والفوسفات والبوتاسيوم وغيرها ، وكلها ضرورية للنبات كضرورة البروتين للحيوان .

من أجل ذلك كانت تغذية النبات تغذية سليمة ترتبط ارتباطا وثيقاً بتغذية التربة التى ينمو فيها النبات، فإذا انقضى على فلاحة الأرض وجمع المحاصيل منها أحقاب من الزمن طويلة الأمد فإن العناصر الغذائية الكامنة فى التربة تتناقص شيئاً فشيئاً حتى تتلاشى فتنقلب الأرض الخصبة إلى أرض قاحلة مجدبة وهذا ما حصل لمساحات كبيرة فى كرتنا الأرضية .

ذلك لأنه فى الحالة الطبيعية الأولى كانت النباتات التى تخرجها الأرض ترتد ثانية إلى الأرض بعد تساقطها وانقضاء أعمارها ، فيعود إلى التربة ما كان يحتويه النبات من عناصر عضوية ومعدنية استمدها من قبل من التربة ، وعلى هذا النحو كان يتجدد غذاء التربة من هذه العناصر. أما فى زراعة الإنسان فانه يجنى المحصول وينزعه من الأرض نزعا فتفقد التربة بهذا الانتزاع جزءاً كبيراً من العناصر التى أمدت بها النبات من قبل. هذا مع التسليم بأن الأمطار التى تهبط على الأرض وتغور فى جوفها تساعد فى تعويض جزئى للعناصر التى فقدتها التربة فى إنتاج الزرع بتكوين بعض هذه العناصر من جديد فيها .

ويرى الإخصائيون أن العلاج لهذا الفقدان التدريجى لخصوبة الأرض ، واستنفاد هذه العناصر من التربة ، يكون

باتباع أسلوب الدورات الزراعية . فقد ثبت أن استنفاد هذه العناصر يزداد كلما توالى زرع قطعة من الأرض بنفس المحصول عاما بعد عام ، وأن محو هذا الضرر أو تخفيفه على الأقل يكون بزراعة محاصيل مختلفة بالتناوب ، كما يجب أن يمتد هذا التناوب إلى زراعة الحقول المخصصة للمحاصيل بين حين وآخر بالحشائش كالبرسيم وغيره وبالخضر المتنوعة لما لهـذه من قدرة خاصة على امتصاص النيتروجين من الهواء وتحويله إلى مركب نيتروجينى يرتد بعضه إلى التربة عند حرثهـا مع بقايا هذه الحشائش والخضر .

ويقولون إن اتباع الزراع لهذا التناوب الضرورى لصيانة كفاية التربة الغذائية لم يتقدم كثيراً إلا فى بلاد قليلة ، ومرجع ذلك فى الغالب إلى جهل الزراع بضرورته من جهة والجمود على الأساليب التى درجوا عليها من جهة أخرى .

٢ — استعمال المخصبات

ووسيلة أخرى إلى بناء خصوبة التربة وزيادة إنتاجها من الأغذية اللازمة لنا هو استعمال المخصبات وهى من صنوف كثيرة منها التسميد بالسباخ ، والتسميد بالمخصبات الكيماوية كالنتروجين

والبوتاس وحامض الفوسفور . على أن استعمال هذه المخصبات يجب أن يقترن بدراسة طبيعة كل تربة واحتياجاتها الخاصة ، ومتى تمت معرفة ذلك كان استعمال المخصبات محققاً لزيادة كبيرة فى المحاصيل الزراعية .

ويقول الخبراء فى منظمة الأغذية والزراعة إن استعمال المخصبات بعد اختبار تربة الأرض لاختيار النوع المناسب منها مع الإكثار من زراعة الخضر واتباع أسلوب الدورات الزراعية، سيؤدى إلى زيادة إنتاجنا الغذائى بنسبة ٥٠ ٪ على الأقل فى بعض البلاد وبنسبة ١٠٠٪ فى بلاد أخرى . وأكثر استعمال المخصبات يجرى الآن فى البلاد المتقدمة كأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، أما فى البلاد الأخرى فلا زال استعمالها محدوداً ، ولذلك يشيرون بضرورة توفير المخصبات الكيماوية فى تلك البلاد وتيسير حصول الزراع عليها بثمن زهيد مع موالاتهم بما يلزمهم من إرشاد فنى .

٣ — تربية النبات واختيار التقاوى

المقصود بهذه الوسيلة هو تربية النبات تربية تهدف إلى تنمية قدرته على المزيد من الإثمار وإلى تقوية مقاومته للآفات

والحشرات وتقلبات الجو . وهذه التربية تشمل طريقين: العمل على اختيار أقوى أنواع التقاوى ، والعمل على خلق سلالات جديدة عن طريق اللقاح والتطعيم .

ثالثاً — مقاومة الآفات والحشرات المتلفة لغذاء البشر

كميات ضخمة من الأغذية والمحاصيل تعدو عليها كل عام آفات وحشرات فتتلفها ، والخسائر الناجمة من هذا الإتلاف تعادل حصيلة عشرات الملايين من الهكتارات ، هذا فى حين أنه فى الإمكان — إذا طبقنا ما كشف عنه العلم الحديث — تلافى هذه الخسائر الضخمة بنفقات زهيدة . فقد نجح العلم فى اكتشاف مواد كيماوية قادرة على إبادة جميع الحشرات ومداواة جميع الأمراض التى تصيب النبات وتعوق نموه . غير أن مجال الاستفادة منها يكاد إلى الآن ينحصر فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وبعض أقاليم قليلة أخرى .

وقد ثبت الآن من الإحصاء أن كميات كبيرة من الغذاء لا سيما من الحبوب والخضر والفاكهة والمنتجات الحيوانية ومن الأسماك ، يصيبها التلف أثناء التخزين أو أثناء النقل بسبب تسرب الحشرات إليها ، فى حين أن التخزين قد ابتكرت له الآن

طرائق حديثة ناجعة فى حمايتها ، كما أن النقل المقترن بالتجميد يمنع تلفها ويحميها من فعل البكتريات . ولاشك أن الأخذ بهذه الوسائل وأمثالها على نطاق واسع سوف يؤدى إلى إنقاذ كميات ضخمة من الغذاء تضيع الآن سدى على الإنسانية .

رابعاً — زيادة الناتج من الأغذية الحيوانية

إذا كانت إمكانيات زيادة المحاصيل الزراعية بفضل العلم الحديث قد أصبحت الآن فى مستوى رفيع ، فإن إمكانيات زيادة ناتج الأغذية الحيوانية قد أصبحت فى مستوى أرفع . ذلك لأن المحافظة على الماشية وتحسين سلالاتها لم تكن تلقى من قبل أية عناية فنية — إذا استثنينا بعض الأقاليم التى تغدق على ماشيتها رعاية خاصة — وهذا وحده هو تفسير الاختلاف الصارخ بين مستوى الارتفاع فى الإنتاج الحيوانى فى بعض الأقاليم وانخفاضه فى الأقاليم الأخرى . .

وأول مشكلة تواجهنا فى هذا المجال هى العمل على استئصال الأمراض التى تصيب الماشية فإنه لا فائدة من تنميتها وتحسين سلالاتها إذا كانت تتعرض بعد ذلك لأمراض قاتلة . وقد نجحت التجارب العلمية الآن فى وقف انتشار الأمراض الخطيرة

التى كانت تصيب الحيوان فى أكثر الأقاليم المختلفة إن لم يكن فى استئصالها . نذكر على سبيل المثال أن العلم قد حقق نتائج باهرة فى السنوات العشر الأخيرة فى مكافحة الوباء الذى كان يصيب البقر بعد أن كان يقضى كل عام على أكثر من مليونين منها . ويقول الإخصائيون فى منظمة الأغذية والزراعة أن تنفيذ برامج واسعة النطاق لحقن البقر بأمصال معينة ، وإيجاد معامل بيطرية خاصة ، مع تدريب عدد كاف من المختصين فى هذه الشئون ، سوف يطهر نهائياً قارتى آسيا وإفريقية من هذا الوباء .

كذلك مما يستحق الذكر ماحققه العلم فى مكافحة المرض الذى كان يصيب الدجاج وكان فى الشرق الأقصى وحده يقضى على نسبة كبيرة من الدجاج تتراوح بين ٧٠ ٪ و ١٠٠ ٪ حتى كسدت نهائياً صناعة تربية الدجاج . أما الآن فقد اكتشف العلم مصلا ناجعا وزهيد الثمن فى وقاية الدجاج من هذا المرض وفى الشفاء منه ، وأدى تطبيقه فى (سنغافورة) إلى ارتفاع كمية الدجاج من نصف مليون إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون ، وإلى انتشار مزارع تربية الدجاج ، وإلى ازدياد نسبة إنتاج البيض ٨٠٠ ٪ ويجرى الآن تطبيق هذا البرنامج فى الملايو وتايلاند واندونيسيا . وظاهر ماسوف يعود من تطبيق هذا البرامج

على شعوب تلك الأقاليم من تحسين كبير فى صنف الغذاء .

والمشكلة الثانية التى تواجهنا فى هذا المجال هى إدارة المراعى ، فكثير منها يساء استغلالها ، وذلك بأن يكون قطيع الماشية أكثر عدداً من طاقة المرعى ، فيترتب على ذلك ضعف كبير فى تغذية القطيع فيصيبه الهزال ويقل إنتاجه . أما إذا أحسن استغلال المرعى بحيث لا تتجاوز الماشية التى ترعى فيه طاقته الغذائية فإن الماشية تستطيع أن تؤتى صاحبها كمية أكبر من اللحم واللبن والشعر والجلود .

خامساً — غذاء من الماء

هذا مصدر فياض بغذاء طيب للإنسان ، سمك البحر وسمك النهر ، سمك الماء المالح وسمك الماء العذب ، وهو من أكبر نعم الله على الإنسان ، وقد لفت القرآن نظر الإنسان إلى استغلاله والاستفادة منه فى الآية الكريمة التى تقول :

« وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا »

و « وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ، ومن كل تأكلون لحما طريا » .

والناتج العالمى الآن من السمك فى كل عام مقداره خمسة

وثلاثون مليون طن أى بمعدل تسعة أرطال سنويا لكل فرد من سكان الأرض . فكأن نصيب الإنسان من هذا الغذاء لايتجاوز ١ ٪ من مجموع غذائه ، أى إنه يستخرج من الأرض اليابسة ٩٩ ٪ من مجموع غذائه بينما الماء يشغل الجزء الأكبر من مساحة الكرة الأرضية .

وقد أثبتت بحوث العلماء أن هذا الناتج العالمى من السمك قابل لزيادة ضخمة تصل بغير عناء إلى ضعف هذا الناتج . ولما كان السمك مصدراً هاما وزهيد الثمن للبروتين الحيوانى الذى تفتقده فى غذائها شعوب كثيرة بل تفتقر إلى الكفاية منه أكثر الشعوب فإن زيادة المحصول السمكى سيكون له أثر عظيم فى رفع مستوى التغذية للبشر جميعاً .

والطريقتان المتبعتان الآن للحصول على السمك هما : صيد الأسماك من البحار أو المياه الداخلية سواء كانت عذبة أو ضاربة إلى الملوحة ، وطريقة التربية أى زراعة السمك ، وتكون هذه الزراعة فى المياه الداخلية ، وتكون على نطاق ضيق فى مياه البحار . .

والطريقة الأولى ـ طريقة الصيد ـ شبيهة بقنص الحيوانات البرية فيخرج الصياد للبحث عنه ، إلا أن نجاحه فى العثور عليه غير

مكفول . ولكن فى السنوات الأخيرة حدث تقدم كبير فى أجهزة الصيد وفى الأساليب الفنية التى تساعد على تحديد مواطن السمك والمساحات التى يكون أكثر توافراً فيها . وبذلك عظمت قدرة الصيادين على معرفة كل ما يتصل بشئون الأسماك وانتقال جموعها من مكان إلى آخر . والمثل البارز لهذا التقدم نشهده فى (النرويج) فى صيد سمك (الرنجة) حيث تمكنت أساطيل الصيد ـ بفضل هذه المعرفة وهذه الأجهزة ـ من استغلال قطعان هذا السمك ومتابعة هجرتها من مكان إلى آخر .

بالإضافة إلى هذه الإمكانيات المستحدثة لزيادة محصول السمك فى المساحات التى يجرى الصيد فيها فعلا . فإن هناك إمكانيات كبيرة أخرى لاستغلال مساحات جديدة لم يباشر فيها الصيد من قبل أو بوشر على نطاق ضيق وعلى الأخص فى إفريقية وآسيا واستراليا وأمريكا الجنوبية وإن كانت تتفاوت بحارها فى مقدار خصوبتها السمكية .

هذا عن الصيد فى البحار المالحة . أما فى المياه الداخلية ففى بلاد كثيرة يتسع المجال للاستفادة من السمك السائب فى أنهارها وبحيراتها . كما يمكن تزويد هذه الأنهار والبحيرات بأنواع مختارة

من الأسماك وتنميتها بالغذاء المناسب ، وحماية المياه التى تنمو فيها من خطر التلوث بفضلات المصانع . وهذه الأساليب والاحتياطات تتبع بالمثل — وعلى نطاق أوسع — عند اتباع الطريقة الثانية — طريقة زراعة السمك fish farming فى مساحات محجوزة حيث يتسع المجال لتربية يراعى فيها انتقاء خير الأنواع ووقايتها من الأمراض والطفيليات .

وهكذا يثبت أن حصيلة الثروة السمكية ، التى تكون جزءاً هاما من الغذاء السليم للإنسان ، يمكن مضاعفتها بمجهود يسير .

على أن هذه المضاعفة فى حصيلة الثروة السمكية لا تستنفد كل ما يستطيع الإنسان الحصول عليه من الغذاء من مياه البحار ، فقد كشف العلم عن وسائل جديدة فى إمكان تسخير موارد أخرى غرسها الله فى مياه البحار لتساهم فى غذاء الإنسان ، وهذا الكشف سوف يحدث ثورة غذائية بعيدة المدى فى مستقبل غير بعيد . نذكر على سبيل المثال اكتشاف حصيلة ضخمة من نباتات بحرية وطحالب فى أعماق البحار اتضح من تحليلها أنها تحتوى على كميات من البروتين تعادل ٥٠ ٪ من وزنها . وأنها قابلة للتحويل إلى غذاء طيب للبشرية .

وهذا مصداق جديد لقوله تعالى : « وجعلنا من الماء كل شىء حى » .

وبعد فهذه لمحة سريعة عن بعض الإمكانيات المتاحة للإنسان لإنتاج غذاء أوفى لأجياله المقبلة ، وقد رأينا أن العلم قد قطع السبيل نهائيا إلى كل قلق أو خوف من احتمال نفاد غذاء الإنسان ، وأثبت أن حدود هذه الإمكانيات لازالت بعيدة المدى ، بل لعل الإنسان لن يصل قط إلى هذه الحدود لأنه كلما اقترب منها أقصاها العلم واكتشافاته مرة بعد مرة .

ومع كل هذا يجب ألا ننسى أن الأمر هنا لا يقتصر فقط على عظمة هبات الطبيعة التى سخرها الله للإنسان ، بل يتصل من جانب آخر بمشكلات إنسانية واجتماعية معقدة وعويصة الحل . لعل فى طليعتها مشكلة إبلاغ هذا العلم وهذا الكشف الفنى إلى ملايين الزارعين والصيادين الذين يقع عليهم فى النهاية عبء إنتاج غذائنا . فكل فرد من هذه الملايين قد يؤثر الجمود على أساليبه العتيقة فى الإنتاج ويقنع بالاكتفاء بما لديه من معرفة محدودة ، ويعز عليه تغيير أساليب ألفها ودرج عليها آباؤه وأجداده .

ثم تلى هذه المشكلة السيكولوجية مشكلة التغلب على جميع العقبات المالية والسياسية التى تعترض سبيل التقدم ، ولنا إليها عودة فيما بعد .

سادسا — تنظيم التوزيع

رأينا أن تنمية الإنتاج ، اعتمادا على استثمار أحسن للمصادر الطبيعية ، يؤدى حتما إلى علاج جانب كبير من مشكلة غذاء الإنسان ، ولكنه علاج يقصر عن تقديم حل شامل لجميع جوانب المشكلة . ذلك لأن بلوغ ما ننشده من رفع مستوى التغذية للبشر جميعا على أوسع نطاق يقتضى أيضا إجراء توزيع أحسن للموارد الغذائية بين طبقات كل مجتمع .

وحسبك دليلا على سوء التوزيع الحالى ما نشهده من نقص كبير فى هذه الموارد فى أقاليم كثيرة ذات إنتاج زراعى ضعيف ، بينما أقاليم أخرى لديها من فائض الإنتاج الغذائى ما تحار فى تصريفه ، حتى لقد تلجأ إلى الحد من إنتاجها الزراعى لكيلا يضار الزارعون وأهلوهم بانخفاض أثمان ما ينتجون . ونفس هذا التوزيع غير المتكافىء بين الدول المختلفة فى حصيلتها من الموارد الغذائية نشهده بالمثل فى داخل كل دولة فى مدى استفادة طبقات شعبها من مواردها الغذائية .

ولا شك أن تنمية الإنتاج الغذائى فى الدول المختلفة — سواء بزراعة محاصيل أوفر ، وتربية ماشية أكثر .. الخ — سيؤدى

تلقائيا إلى توزيع للموارد الغذائية يكون أحسن إلى درجة كبيرة من التوزيع الحالى ، ولكن ازدياد الناتج وحده لن يحل مشكلة التوزيع لأنها مشكلة اقتصادية فى جوهرها ، مشكلة ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل كثيرة ، كمستوى المعيشة السائد فى شعب معين ، طاقته الإنتاجية ، تكاليف الإنتاج ، أثمان المنتجات ، القدرة الشرائية ، التسويق ، التجارة الدولية .

تغيرات الدخل القومى والقدرة الشرائية

لاشك ان كمية الغذاء ونوعه فى شعب معين يتأثران بتقلبات الدخل القومى وتوزيعه بين طبقات الشعب . فبعض الأغذية - كاللحم واللبن والبيض والفاكهة - تتكلف فى إنتاجها أكثر من سواها بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها عن تكاليف إنتاج الحبوب والجذور النشوية . وكلما ارتفع دخل الفرد ازداد استهلاكه من الأغذية الأولى الغالية الثمن عن استهلاكه من الأغذية الثانية الزهيدة الثمن . أى أن نوع الغذاء يتحسن تلقائيا كلما ارتفع المستوى الاقتصادى .

غير أن الواقع المشاهد هو أن أكثر من نصف سكان الأرض لا يحصلون إلا على دخول منخفضة . وقد دل آخر

إحصاء أخرجه المكتب الإحصائى لهيئة الامم المتحدة على أنه فى ٥٢ دولة أكثرها فى إفريقية وآسيا والشرق الأقصى يقل متوسط دخل الفرد عن ١٠٠ دولار فى السنة ، وفى مجموعة أخرى تشمل ٢٣ دولة يتراوح متوسط دخل الفرد بين ١٠٠ و ١٩٩ دولارا فى السنة ، وفى مجموعة ثالثة تشمل ٦ ، دولة يتراوح متوسط دخل الفرد بين ٢٠٠و ٢٩٩ دولارا فى السنة ، وفى مجموعة رابعة تشمل ٩ دول يتراوح متوسط دخل الفرد بين ٣٠٠ و ٦٩٩ دولارا فى السنة . وعدد سكان هذه المجموعات الأربع يتجاوز ١٢٥٠ مليون نسمة ، منها ٨٤٠ مليونا فى المجموعة الدنيا التى متوسط دخل الفرد فيها أقل من ١٠٠ دولار .

وتظهر المفارقة الصارخة بين مستوى المعيشة ومستويات التغذية فى هذه المجموعات الأربع ومثلها فى الدول المتقدمة صناعيا ، عندما نقارن بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا ونيوزلندة التى يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٢١٠٠ دولار فى السنة أو بينها وبين متوسط دخل الفرد فى بريطانيا أو دول غرب أوربا ، وهو رقم لا يقل عن الرقم السابق بكثير .

وإذا تركنا الاعتبارات الإنسانية جانبا ، فإن مثل هذه الفروق الضخمة فى مستويات الدخول فى العالم اليوم ينبغى أن تكون موضع قلق واهتمام كبير عند جميع الدول على السواء ، وعلى الأخص عند أكثرها تقدما ورخاء . فهذا التوزيع غير المتعادل ، لدخول العالم على سكانه ، يؤثر أسوأ تأثير على التجارة العالمية ، ويقف حائلا دون استمرار رخاء الدول المتقدمة ، لأن منتجاتها المعدّة للتصدير لن تجد من يشتريها فى البلاد المحتاجة إليها أشد الاحتياج ، ولن تفتح أبواب أسواق هذه البلاد أمام هذه المنتجات إلا إذا ارتفع مستوى المعيشة فيها .

تغيرات الأثمان وأثرها فى توجيه الاستهلاك

إذا كانت تغيرات الدخل القومى والقدرة الشرائية تؤثر فى كمية الغذاء وفى نوعه لدى الأفراد ، فان التغيرات التى تطرأ على أثمان أنواع معينة من الغذاء — بسبب ازدياد أو نقص عرضها — تؤثر بالمثل فى توزيع الغذاء وفى تحديد مشتملاته .

ولعل أصدق دليل على ذلك ما شوهد الآن فى بعض بلاد الشرق الأقصى : ففى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية نضب محصول الأرز فارتفع ثمنه ارتفاعا فاحشاً فأدى ذلك إلى

الاستعاضة عنه جزئياً بالقمح وبعض الحبوب الأخرى فى كل من الهند واليابان والفلبين . ولكن لم تلبث هذه الاستعاضة الوقتية أن تحولت إلى تغيير دائم فى العادات الغذائية لشعوب تلك البلاد . وبالرغم من عودة وفرة الأرز فيها وانخفاض ثمنه ازداد إقبال الناس على القمح وانخفض استهلاك الأرز .

وهكذ يتضح أثر القوى الاقتصادية فى إحداث تغيير — سريع أو بطىء — فى عادات الناس وأذواقهم الغذائية . وهذه حقيقة هامة لها قيمتها فى تنفيذ سياسة تحسين التغذية. فإذا كانت بعض الأغذية التى تبنى الجسم وتحمى صحته — كاللبن ومنتجاته والخضر والفاكهة — يمكن وضعها فى متناول الناس بتكاليف أقل فإن احتمال انتشار استعمالها يزداد بالرغم من أنها لم تكن قبل ذلك فى عداد طعامهم المألوف .

ومن الأمثلة على ذلك ما نشهده الآن فى الإقبال الكبير على استعمال اللبن المجفف فى مدينة (بومباى) ومدن هندية أخرى عندما غمرت أسواقها كميات كبيرة من اللبن المجفف بأثمان زهيدة . وما حدث فى بلاد أوربا الغربية من انتشار استعمال (المرجرين) — السمن الصناعى — لانخفاض ثمنه بدلا من الزبد المستخرج من اللبن لارتفاع ثمنه .

كذلك من العوامل الاقتصادية التى لها اتصال وثيق بتوزيع الموارد الغذائية ومناهج الاستهلاك الغذائى ، ازدياد التصنيع وما يصحبه من سكنى المدن . فالتصنيع من شأنه أن يرفع دخول الأفراد فيزداد الإقبال على الأغذية الأكثر نفعاً وملاءمة لصحة البدن وإن كانت نسبياً أغلى فى أثمانها . فقد شوهد فى اليابان أن نسبة استهلاك البروتين الحيوانى فى البيئات الحضرية أعلى بكثير من نسبة استهلاكه فى البيئات الريفية ، كما شوهد فى الهند أن استهلاك الأغذية ذات الوحدات الحرارية المرتفعة أعظم عند العمال الصناعيين منه عند العمال الزراعيين وهكذا يبدو — للأسف — أن الآدميين الذين يتخصصون فى إنتاج الغذاء للناس هم أقل الناس انتفاعاً بالغذاء .

الخلاصة إذن أن كل المحاولات التى تبذل لرفع المستوى الغذائى لدى السواد الأعظم من الشعوب ، سواء بتنمية إنتاج الموارد الغذائية أو بإحسان توزيعها وترقية استهلاكها — كل هذه المحاولات تظل دائماً تصطدم بعوامل اقتصادية تثير أكثر من سؤال : كيف تنجح فى رفع الدخول الفردية إلى المستوى الذى يسمح لكل فرد بالحصول على كمية كافية من الغذاء الصالح ؟ وكيف نضع أثمان الأغذية الصالحة

فى نطاق القدرة الشرائية للسواد الأعظم من شعوب الأرض ؟ وكيف ننجح فى تصريف فاضل الأغذية المتراكمة لدى بعض الشعوب المتقدمة بغير أن يؤثر هذا التصريف على أسواق التجارة المحلية والعالمية ؟ وكيف نوجه التبادل التجارى بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة توجيهاً يكفل توازن المنفعة للفريقين على السواء ؟

هذه بعض العقبات التى تواجه إنسان هذا العصر فى كفاحه ضد الجوع وسوء التغذية وفى كفاحه أساسا ضد الفقر، وقد أصبح لزاما على إنسان هذا العصر أن لا يدخر جهداً فى سبيل قهر هذه العقبات إذا أراد لنفسه ولذريته من بعده الغذاء الكافى والصالح .

وسنخصص الفصول التالية لإلقاء الضوء على ما يجب بذله من جهود .

سابعا — نشر التعليم

رأينا أن رفع مستوى التغذية على نطاق عالمى يقتضى تحقيق مطلبين أساسيين هما تنمية إنتاج الموارد الغذائية ، وكفالة توزيع أحسن لهذه الموارد على مجموع السكان ، على أن هناك مطلبا

ثالثاً لابد من السعى الجاد إليه لأنه التكملة الضرورية لبلوغ المطلبين السابقين، هو نشر التعليم بين طبقات الشعب. فضرورة التعليم فى حل مشكلات الغذاء لا تقل عن ضرورته فى مجالات التقدم الأخرى. كما سنوضح إجمالا فيما يلى:

أثر التعليم فى إنتاج الغذاء :

أكثر من بلغوا سن المراهقة فى عالمنا اليوم لا يقرأون ولا يكتبون. ولا شك أن حبسهم داخل سجن الأمية لا يعطيهم فرصة الاطلاع على وسائل أحسن وأقدر على إصلاح أحوالهم ورفع مستواهم ومستوى المجتمع الذى يعيشون فيه.

فمثلا فى البلاد الإفريقية تقدر الأمية بما بين ٥٠٪ و ٩٠٪ من السكان، وفى بلاد أمريكا اللاتينية تتفاوت الأمية بين ١٤٪ و ٩٠٪ وكذلك البلاد المتخلفة فى آسيا تتراوح نسبة الأمية فيها بين ٣٥٪ و ٩٠٪.

وطالما يسود هذا الوضع فى تلك الأقاليم فلن يرجى لها أى تقدم مالى أو اجتماعى، كما أن الهدف المنشود هنا فى توفير غذاء صالح لكل فرد يصبح هدفاً بعيد المنال إذ فى غشاوة

هذه الأمية يصعب إدخال أساليب جديدة فى نشاط المجتمع ، ويصعب إقناع الناس بقبول هذه الأساليب .

والتعليم ولو فى مستواه الابتدائى هو الذى يكفل بلوغ هذا الهدف على أن يكون تعليما لا يقنع بمجرد استئصال الأمية ، بل يجب أن يصحبه تعليم مهنى ، وتدريب فنى على الزراعة الحديثة ، بالإضافة إلى دراية بشئون التسويق والتوزيع. وهنا تستطيع المدارس أن تلعب دوراً هاما فى هذا المجال . ولقد اتخذت بالفعل بعد الحرب العالمية الثانية خطوات طيبة فى هذا الاتجاه ، تتلخص فى إنشاء دراسات زراعية مسائية فى بلاد كثيرة تكون قائمة فى جوف الريف ؛ حتى يؤمها الزراع بغير أن يتكبدوا مشقة أو نفقات . وقد سارت فى هذا الطريق الدول المتقدمة وأصبح لزاما على الدول المتخلفة أن تحذو حذوها فى هذا الاتجاه .

أثر التعليم فى نوع الغذاء

كما أن للتعليم أثراً كبيرا فى الإرشاد إلى تنمية الإنتاج الغذائى ، فإن له أثرا لا يقل عنه أهمية فى الإرشاد إلى نوع الغذاء الملائم . ذلك لأنه حتى فى حالة توافر الموارد الغذائية فقد

لايستفيد منها المستهلك الفائدة المرجوة إذا لم يحسن اختيار الغذاء الصالح ، فقد يترتب على جهله هنا أن يجعل غذاءه ناقصا فى العناصر المعدنية التى تقوى العظام والأسنان ، أو يجعله ناقصا فى الفيتامينات الضرورية فى أداء أعضاء الجسم لوظائفها ، أو يجعله ناقصا فى البروتينات الضرورية لعملية النمو . فإذا لم تأتلف هذه العناصر فى غذاء الفرد استحال استكمال نموه .

غير أن تعليم الناس ميزة أى نوع من أنواع الغذاء لن يؤتى ثمرته الا إذا صحب ذلك تعليمهم كيفية إنتاج هذا النوع بكميات وافرة . اما إذا لم يكن هذا النوع فى متناول أيديهم فمن العبث حثهم على الإكثار منه . فمثلا من العبث أن تحث أهل إقليم على الإكثار من شرب اللبن إذا كان اللبن ومنتجاته من السلع النادرة فى هذا الأقليم . .

ومن أهم ما يجب أن يراعى فى نشر المعلومات عن التغذية الصحية فى أى اقليم هو كل ما يتصل بدخل المستهلك وقدرته الشرائية ومدى توافر أنواع الأغذية المختلفة فى أسواقه المحلية . كما يجب أن يمتد التعليم الغذائى إلى إيضاح الوسائل السليمة فى طهو الأطعمة حتى تحتفظ بعد الطهو بقيمتها الغذائية . وأخيرا يشترط لنجاح مناهج التعليم الغذائى وجوب احترام عادات

الشعب وتقاليده فى أمر الأطعمة ، حتى لا يكون تعارضها مع عادات الشعب موجبا لعدم الأخذ بها . .

* * *

وبعد، فقد تبين من كل ماتقدم أن الفقر هو أكبر مايخذل الإنسان فى حربه ضد الجوع وسوء التغذية . وقد آن لنا أن ننتقل إلى شرح العقبات التى تواجه مجموعات كبيرة من البشر فى سعيها إلى التحرر من الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة . .

العقبات التى تعترض التنمية الاقتصادية

قلنا إن نجاح الإنسان فى حربه ضد الجوع وسوء التغذية مرتبط بنجاحه فى محاربة الفقر ، فحيثما يوجد الفقر يوجد الجوع ، فالفقر والجوع متلازمان لا ينفصلان . .

والتحرر من الفقر فى أى اقليم يقتضى العمل الجاد على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة . ونريد فى هذا الفصل أن نستعرض أهم العقبات التى تعترض طريق أى شعب فى تحقيق تنميته الاقتصادية . .

العقبات الكبرى فى طريق التنمية خمس :

١ — زراعة هزيلة فى الدول المتخلفة . .

٢ — فقدان مقومات البنيان الاقتصادى ونقص عوامل الإنتاج الأساسية . .

٣ — ضعف الإدارة العامة . .

٤ — عوائق ناشئة عن مركزها الدولى . .

٥ — مشكلات اجتماعية . .

١ — زراعة هزيلة :

إن الكثرة العظمى من زراع العالم لا يكادون ينتجون من الغذاء إلا بعض ما يكفيهم ويكفى أسرهم . أما فى البلاد المتقدمة التى سلكت أساليب الزراعة الحديثة والزراعة الآلية فإن رجلا واحدا ينتج من الغذاء ما يستطيع أن يمون به ألوفا من الناس فى أرض بعيدة عن أرضه . وهذا الفارق يصح أن يكون المعيار الذى نميز به بين بلد متخلف و بلد متقدم . .

ولن ينجح بلد متخلف فى تحقيق نهضته الاقتصادية فى مراحلها المتعاقبة حتى يحدث من البداية تقدما كبيرا فى زراعته . فخطط التصنيع ـ الضرورية فى كل تقدم اقتصادى ـ تتعثر فى بدايتها إذا لم يتوافر الغذاء الكافى للعمال الصناعيين . هذا من جهة ومن جهة أخرى منتجات الصناعة الناشئة لن تجد سوقا محلية لتصريفها الا إذا ارتفعت دخول الزراع ـ وهم الكثرة الغالبة ـ وارتفعت بالتالى قدرتهم الشرائية . .

وأقرب دليل على ذلك هو ما بذله الاتحاد السوفيتى من عناية كبيرة بإنتاجه الزراعى عندما بدأ عملية تصنيعه الكبرى . فقد لجأ فى توسيع إنتاجه الزراعى إلى تجميع النشاط الزراعى كله فى مزارع جماعية تستخدم فى الحرث والزرع والحصاد الآلات

الميكانيكية ، هذا إلى تنظيم الرى والصرف على نطاق واسع ، وتشجيع البحث العلمى فى كل ما يتصل بالشئون الزراعية . ذلك لأنه أيقن أن هذه الوثبة الكبيرة فى إنتاجه الزراعى هى الدعامة الأساسية لنجاح تخطيطه الصناعى. وهاهى ذى الصين الشعبية تتبع الآن سياسة مماثلة . ونرى الآن الهند تبذل أقصى جهدها فى تنمية إنتاجها الزراعى فى قراها التى يبلغ تعدادها خمسمائة ألف قرية تسكنها الكثرة العظمى من شعبها . .

وأول عقبة تعترض التقدم الزراعى المنشود هى جمود الزراع التقليدى — فى كل بلاد العالم — على الأساليب التى ألفوها فى الزراعة ويصعب حملهم على تغييرها إلا بعد تجارب متكررة يشهدونها رأى العين ، ويلمسون فائدتها فى الواقع . وإذن يجب الإكثار من إجراء هذه التجارب أمامهم والتمسك بالصبر الطويل فى شرحها . وتزداد الصعوبة فى حالة جهل الزراع بالقراءة والكتابة ، وهى الحالة الغالبة فى الكثرة العظمى من سكان الأرض ويتعذر من أجل ذلك موالاتهم بالارشادات والبيانات المكتوبة ، وإذن يجب الاستعانة بالإذاعة فى الشرح والإرشاد ، بشرط تمكين أهل القرى من الحصول بثمن ميسور على أجهزة الاستقبال . .

العقبة الثانية هى: سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية، وهى الحالة السائدة فى البلاد المتخلفة، حيث تجد فئة إقطاعية تستأثر بملكية المساحة الكبرى، يزرعها لهم — كيفما اتفق — أجراء ليست لهم مصلحة شخصية فى وفرة المحصول أو قلته، فلهم أجرهم البخس فى الحالين. أما المساحة الصغرى فيملكها الملايين، مجزأة إلى قطع ضئيلة لا تسمح باستخدام الآلات الزراعية أو بتطبيق أى تجديد مفيد. ولا علاج لهذا الوضع الشاذ إلا بسن تشريع للإصلاح الزراعى يتجه إلى تمليك العاملين فى الأرض للمساحة الكبرى التى احتازتها الفئة الإقطاعية، وهذه مسئولية الحكومات فى جميع الدول المتخلفة. ويجب أن يقترن هذا الإصلاح بنظام تعاونى واسع النطاق يسمح بإمداد الزراع بكل ما يحتاجون إليه من إرشاد أو تدريب أو قروض أو تقاو جيدة أو آلات زراعية تعمل فى ملكياتهم الزراعية المجمّعة..

٢ — فقدان مقومات الكيان الاقتصادى:

ليس ضعف الإنتاج الزراعى هو الظاهرة الوحيدة فى البلاد المتخلفة اقتصاديا، بل ان بنيانها الاقتصادى فى مجموعه يفتقد

كثيراً من مقوماته الأساسية . فقد يخلو البلد من المعلومات الصحيحة عن موارده الاقتصادية الظاهرة والباطنة ، المستثمرة والقابلة للاستثمار ، مضافاً إلى ذلك نقص كبير فى رأس المال ، وفى وسائل الائتمان التى تيسر الحصول على قروض رأسمالية . هذا إلى جهل شامل بالتكنولوجيا الحديثة وندرة فى العمال المهرة ورجال الإدارة الفنيين ، وإلى عجز فى طرق المواصلات وقلة ظاهرة فى السكك الحديدية أو الطرق الرئيسية التى تربط أطراف البلاد بعضها ببعض . إلى غيرها من المقومات اللازمة فى أى بناء اقتصادى سليم . .

وأقل هذه المقومات — المواصلات الطيبة — لوحظ أن انعدامها يؤثر أسوأ تأثير على كل مجالات النشاط الاقتصادى . ففى بلاد كأفغانستان وأثيوبيا ونيبال وغينيا الجديدة مثلا كان انعدام هذه المواصلات فيها من الأسباب الرئيسية فى عرقلة نشاطها الاقتصادى . وبلاد أخرى كالمكسيك وتركيا اضطرت إلى تركيز جميع صناعتها فى الموانى لسهولة اتصالها المباشر بالأسواق الخارجية . وإذا نظرنا إلى أبسط الإجراءات كاختيار موقع لإقامة مصنع نجد أن مسألة المواصلات تلعب الدور الحاسم فى هذا الاختيار . فأهم ما يسعى إليه المصنع هو التوفير

فى تكاليف الإنتاج ، وهذا التوفير يرتبط بسهولة أو صعوبة نقل المواد الخام إلى المصنع من مواطنها ثم سهولة أو صعوبة نقل منتجات المصنع إلى الأسواق . .

وعامل آخر يعرقل تصنيع كثير من الدول المتخلفة هو قلة مالديها من طاقة محركة . فالتصنيع الحديث يحتاج إلى أجهزة آلية ، وهذه الأجهزة تعتمد على توافر الطاقة المحركة بثمن بخس . والمصانع الكبيرة فى الدول المتقدمة تملك توليد طاقتها المحركة بغير أن يشق ذلك عليها لأن إنتاجها الكبير يسمح بخفض تكاليف إنتاج الطاقة المطلوبة ، أما فى الدول التى بدأت ارتياد التصنيع فإن مصانعها الصغيرة نسبياً تضطر إلى شراء طاقتها الكهربية المحركة من رصيد محدود فى البلد كله . فقد دل إحصاء هيئة الأمم المتحدة لسنة ١٩٥٢ على أن الدول الصناعية المتقدمة أنتجت ٩٣٫٢٪ من الطاقة الكهربية فى العالم ، والباقى كان ما أنتجته سائر الدول .

وتواجه الدول المتخلفة فى إنتاج الطاقة الكهربية صعوبات ضخمة . ذلك لأن الطاقة الكهربية لا يمكن زيادتها لمواجهة ازدياد الطلب بمجرد بذل نفقات قليلة ، بل يحتاج الأمر إلى إقامة أجهزة معقدة وضخمة التكاليف . فمثلا إذا أريد

استغلال مجرى نهر لتوليد طاقة كهربية فيجب إقامة خزان أو سد بارتفاع معين واتساع معين ، ولو كان ما ينتجه من طاقة يزيد عن المطلوب فى المراحل الأولى من التصنيع . وظاهر أن إقامة السدود والخزانات تستنفد جزءاً غير يسير من رأس المال القومى .

وعقبة أخرى فى سبيل التصنيع لا تقل عن العقبات السابقة هى ندرة الموظفين والعمال المهرة . فيجب على حكومات الدول النامية أن تكثر من إنشاء المدارس التدريبية والمعاهد الفنية حتى تضاعف عدد الكفايات الفنية والمهارات الصناعية اللازمة للمصانع الناشئة حتى لا تضطر هذه المصانع إلى تخصيص نفقات إضافية لتدريب عمالها وتعليم موظفيها . .

كذلك يجب أن نلفت النظر إلى أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى وجود أجهزة كاملة للائتمان وعمليات المصارف والتأمين . وهذه متوافرة منذ زمن بعيد فى الدول المتقدمة ، بينما لا توجد فى الدول المتخلفة إلا فى نطاق ضيق ، أو تكون — وهو أسوأ الحالين — فروعا لمصارف أو شركات أجنبية .

ولما كانت الصناعة المحلية تحتاج فى انتعاشها إلى توافر طلب

محلى مستمر ، فإن حيوية هذا الطلب وتدفقه يتوقفان على مدى قدرة المصانع على إمداد المستهلكين بمنتجاتها ، وهذا بدوره يحتاج إلى أجهزة مهيأة لبيع هذه المنتجات وإلا تعذرت الاستفادة الكاملة من السوق المحلية .

ويلاحظ أن صغر حجم السوق المحلية فى الدول المتخلفة الصغيرة مشكلة عويصة بعكس الحال فى الدول المتخلفة الكبيرة التى يسمح سوقها باستهلاك منتجاتها المصنوعة . ولذلك يحسن بالدول المتخلفة الصغيرة متى كانت تجمعها منطقة واحدة أن تتحد فى تسويق إقليمى لمنتجاتها الصناعية . . وهذا ما فعلته دول أمريكا الوسطى الخمس كوستاريكا ، سلفادور ، جواتيمالا ، هندوراس ، نيكاراجوا — وهذا الاتحاد يقتضى تدبير أنظمة جمركية مشتركة ، وتوزيع الإنتاج الصناعى بينها على المستوى الإقليمى ليتخصص كل بلد فيما هو أقدر عليه ، وإقامة تعاون وثيق بين إداراتها الحكومية ، وإنشاء ملكية مشتركة لأسطول تجارى مشترك ، إلى غير ذلك من التدابير المماثلة التى بدونها لا تستطيع الدول الصغيرة أن تجد منافذ كافية لتصريف منتجاتها الصناعية ، الأمر الذى يؤدى إلى فشل خطة التصنيع التى تعتمد عليها فى نجاح تنميتها الاقتصادية . .

٣ — الإدارة العامة والسياسة الحكومية :

ومن أهم ما يتوقف عليه نجاح التنمية الاقتصادية هو كفاية الأجهزة الإدارية والحكومية التى تعتمد عليها الدولة فى رسم وتشجيع التقدم الاقتصادى فى كل مجالاته . فاستقرار النظام العام ، واستقلال القضاء ، وسير الإدارات العامة فى أداء ما اضطلعت به من خدمات فى استمرار واطراد ، كل هذا شرط أساسى فى تحقيق تقدم اقتصادى ثابت الدعائم . ولكفاية الهيئات الحكومية أهمية كبرى لأنها هى التى تتحمل مسئوليات وضع الخطط الاقتصادية وتتحمل مسئوليات تنفيذها ، ولا يرجى نجاح لهذه الخطط إذا لم تكن هذه الهيئات مزودة بالموظفين الأكفاء والأمناء . كذلك تنظيم خدمات إرشادية للشعب ومشروعات تدريبية — كالذى يتطلبه مثلا تنفيذ خطة النهضة الزراعية السابق الكلام عنها — قد تضطر أن تتولاه فى المراحل الأولى هيئات حكومية . كما أن هناك خدمات أخرى كثيرة — كالتفتيش على المصانع ، والإشراف على الضرائب ، وتحديد أثمان السلع . . . إلخ — كلها تتطلب فى الموظفين درجة رفيعة من الكفاية والأمانة لاتقاء أى عبث أو إفساد واستغلال .

على أن كثيراً من الدول المتخلفة تواجه صعوبة كبيرة حتى في ملء المراكز الرئيسية القليلة بمواطنيها ، وتواجه صعوبة أكبر فى ملء العدد الضخم من المناصب الوسطى والدنيا بموظفين قد يعهد إليهم بمسئوليات كبيرة فى الوحدات المحلية النائية عن رقابة الحكومة المركزية .

وأخيراً التنمية الاقتصادية تقتضى بطبيعتها تغييرات عميقة الغور فى كيان الدولة النامية ، وتحمل معها مشكلات جديدة لم تعرفها من قبل فى شئون الصحة العامة ، والتعليم ، والعمل والعمال ، وشئون الإسكان ، وفى الشئون المالية وفى السياسة التجارية . وكل هذه المشكلات تدعو مواجهتها إلى نمو يوازيها فى الأداة الإدارية والحكومية . وإذن كان لزاما على الدولة النامية أن تخلق جهازاً كاملا من موظفين مدربين أحسن تدريب على مواجهة هذه المشكلات وعلى تنفيذ السياسة الحكومية .

٤ — مركز الدول النامية فى المجموعة الدولية من الوجهة الاقتصادية :

الدول النامية فى مركز ضعيف من الوجهة الاقتصادية إذا قارناها بالدول التى بلغ التصنيع فيها شأوا عظيما . ذلك لأن

أكثر الدول النامية تعتمد فى موازنة ميزانياتها على تصدير محصول رئيسى واحد أو اثنين. فمثلا (شيلى) تعتمد على تصدير النحاس. وكل انخفاض فى ثمن النحاس بمقدار سنت واحد يؤدى إلى عجز فى موارد (شيلى) الضريبية بمقدار ٤ ملايين دولار، وفى البرازيل وكولومبيا ودول أمريكا الوسطى يمثل البن ثلاثة أرباع حصيلتها من النقد الأجنبى، كما أن أربع عشرة دولة من دول أمريكا اللاتينية تعتمد أكثر الاعتماد على بيع البن، فإذا فرحت ربة البيت فى أمريكا الشمالية بانخفاض بسيط فى ثمن البن فإن هذا الانخفاض البسيط يؤدى إلى ضائقة مالية فى أمريكا الجنوبية. وهكذا كان اعتماد الدول النامية على تصدير محصول أو اثنين يلحق بها أكبر الضرر فى الأسواق العالمية، وكل ذبذبة فى أثمان هذه الصادرات، وكل نقص فى الطلب عليها يصيب هذه الدول بضرر جسيم، كما حدث فى نقصان الطلب على القصدير والزنك. عقب انتهاء الحرب الكورية فأصاب بعض دول أمريكا اللاتينية المصدرة لهما بأزمة مالية عاتية.

ومنذ سنوات تجرى مفاوضات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف لإيجاد علاج لهذا الضعف الأساسى. فالدول النامية

التى يعتمد اقتصادها على تصدير محصول أو اثنين ، أو معدن أو اثنين ، تريد أن ترى أثمان هذه الخامات مضمونة إما بالدولة المستوردة أو باتفاقية دولية ، حتى تستطيع أن تنجو من الأعاصير التى تهدد ثبات دخلها القومى ، وتعجزها عن وضع تخطيطها الاقتصادى على أسس ثابتة . أما الدول الصناعية المستوردة لهذه الخامات فمع رغبتها فى منع الذبذبة فى أثمان الخامات التى تستوردها ، إلا أنها لا تريد أن تقيد نفسها بأثمان قد لا تمثل دائما القيمة الحقيقية لهذه الخامات ، إما لأنها اكتشفت مصادر أخرى لتوريدها إليها بثمن أقل ، أو لأن الاكتشافات العلمية قد خلقت بديلا لهذه الخامات .

وإذن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو عمل الدول النامية على تنويع اقتصادياتها حتى لا تظل مواردها المالية عالة على صنف واحد أو صنفين من الخامات .

ومن الصعوبات التى تعترض تصنيع الدول النامية اعتمادها على الدول المتقدمة فى استيراد السلع الإنتاجية كالآلات والأجهزة ، أو اعتمادها عليها فى اقتباس الثمار المتجددة للابتكارات الحديثة .

وكثيراً ما يحدث أن تكون الآلات والأجهزة قد صنعت

لتلائم ظروف الدول المتقدمة ومهارة العاملين عليها ، فإذا جيء بها إلى الدول النامية وهي تعانى النقص فى العمال المهرة ، أصبح لا مناص لها من بذل نفقات كبيرة فى إصلاح ما تتلفه الأيدى غير الماهرة وغير المدربة . ومن الأمثلة على ذلك ما شوهد حتى فى المجال الزراعى من أن إدخال الجرارات وآلات الحرث والحصاد لا يعود بكل الفائدة المرجوة منها إذا كانت الأيدى العاملة تعجز عن إصلاح كل خلل بسيط يطرأ عليها .

كذلك يلاحظ أن الدول النامية قد تتأخر أو يحال بينها وبين اقتباس الثمار المتجددة للابتكارات الصناعية الحديثة التى ظفرت بها الدول المتقدمة . وإذا نجحت فى الحصول عليها فقد يعوزها رأس المال اللازم لاستبدال آلاتها وأجهزتها القديمة بآلات وأجهزة حديثة .

هذه صعوبات جانبية يجب على الدول النامية أن تحسب لها حساباً وأن تتهيأ دائماً للتغلب عليها .

وأخيراً هذه الدول النامية كافحت من قبل حتى كسبت استقلالها من براثن الاستعمار واستردت ما سلبها من كرامة وحرية ، ولكن لا زال عليها أن تبنى استقلالها الاقتصادى . وإذا كان الاستقلال السياسى قد اقتضى منها جهاداً مريراً فإن

الأستقلال الأقتصادى يقتضى جهادا أمر وأطول . هذا بالإضافة إلى تلك التبعات الجديدة التى يفرضها عليها الاستقلال السياسى من إعداد العدة للدفاع ، والتمثيل السياسى ، والتنظيم الإدارى والحكومى ، مما يفرض أعباء مالية جديدة تقتضى زيادة كبيرة فى الدخل القومى لا يتيحها إلا نجاح التنمية الاقتصادية .

٥ — المشكلات الاجتماعية

المشكلات الاجتماعية التى تعوق التقدم الاقتصادى فى البلاد المتخلفة لها صور وألوان متباينة فليست جميعها من طراز واحد.

فمنها ما يكون مبعثه تعاليم دينية تأمر الناس بالزهد فى متاع الحياة ، فيضعف الحافز على مضاعفة الإنتاج وطلب المزيد من الرزق ، كبعض المجتمعات الهندية بعكس المجتمعات العربية التى تأمر تعاليمها الدينية بأن يأخذ الناس حظهم الوافر من متاع الدنيا إلى جانب رعاية مطالب الآخرة .

ومنها مجتمعات أخرى — كالمجتمعات الصينية قبل ثورتها الشعبية — ترى فى المهن والحرف اليدوية والصناعة بوجه عام موضع مهانة للمشتغلين بها ، بعكس ملكية الأرض الزراعية أو مباشرة المهن العسكرية أو الحكومية أو الدبلوماسية التى

تجذب إليها أبناء الطبقة العليا فى المجتمع . وقد ظلت الصين قروناً طويلة لا تجيز للتجار أو الصناع أو المشتغلين بالزراعة الدخول فى الطبقات العليا للمجتمع مهما عظم ثراؤهم إلا إذا نبذوا هذه المهن، فعندئذ يجوز لهم الانخراط فى سلك الطبقات الناعمة و يشيدون القصور و يقضون بقية حياتهم متعطلين عن كل إنتاج مادى .

فللمجتمعات المتخلفة إذن مشاكل متباينة ، على أنها تشترك جميعا فى مشكلات متماثلة ، الجدير بالذكر منها : الإقطاع ، علاقة العامل بصاحب العمل ، عدم تكافؤ الفرص بين العاملين فى المجالات الاقتصادية ، الأمية وشبه الأمية ، ضعف صحة العامل ، الأمراض المتوطنة . . . . . . الخ .

هذه مجرد أمثلة للمشكلات الاجتماعية التى تواجه البلاد المتخلفة فى معركة التنمية الاقتصادية .

ولكن هناك سؤالا ارجأنا الإجابة عليه إلى الآن وإن كان يجب أن نبدأ به ولكن صلته بكيان المجتمع حملنا على هذا الإرجاء ، ذلك هو تعريف الدولة المتخلفة

تعريف الدولة المتخلفة :

هل الدولة المتخلفة هى كل دولة لم تستكمل تقدمها الاقتصادى ؟ إذا أخذنا بهذا التعريف لم نقف عند حد معين .

فجميع الدول التى نسميها الآن « متقدمة » لا تزال دائبة فى السعى إلى تحقيق تقدم اقتصادى أبعد شأوا عما وصلت إليه ، ولازالت تعتبر نفسها قاصرة عن بلوغ المثل الأعلى الذى تنشده . وإذن يصح أن نسميها دولا « متخلفة » عن الهدف الرفيع الذى تطمح إليه .

ولعل المعيار الأقرب إلى الصحة فى التمييز بين الدولة « المتقدمة » والدولة « المتخلفة » هو فى النظر إلى كيفية توزيع الدخل القومى بين مختلف طبقات المجتمع . فالدول المتقدمة اقتصاديا يكون السواد الأعظم من شعوبها متمتعا بمستوى أعلى فى معيشته ، وبقسط أكبر من متاع الحياة المادى . وهذه الدول بالذات تجد أنها مدينة فى هذا الرخاء إلى آثار التصنيع أى إلى ازدهار صناعات كثيرة فيها ، أو لمشاركتها لدول صناعية تبادلها منتجاتها الأولية بثمار مصانعها ، كاستراليا ونيوزيلندة . على أنه حتى فى هذه الدول — مثل نيوزيلندة — نجد أن إنتاجها الزراعى يعادل ٦٠٪ من دخلها القومى ، بينما لا يمارس الزراعة بالفعل الا ١٦٪ من مجموع الشعب .

وإذن فالتصنيع — أو بعبارة أدق — مشاركة مجموع الشعب فى ثمار هذا التصنيع ، هو الشرط الأساسى للتقدم الاقتصادى .

ومع ذلك فالتصنيع ليس غاية فى ذاته . فكما أن المدارس والمستشفيات والمتاحف والمدارس ، لا تنشأ لمجرد وجودها بين ظهرانينا ، بل لتحقيق غايات أخرى . كذلك المصانع هى الأداة الضرورية لرفع مستوى المعيشة بين الجانب المحروم من البشر ، وهو الجانب الأكثر تعدادا .

وأخيرا يجب ألا ننسى أن التخلف أو التقدم ليس لازمة من لوازم دول معينة بالذات . فالدول المتقدمة الآن لم تكن متقدمة فى كل العصور ، والدول المتخلفة لم تكن متخلفة فى كل العصور . بل العكس هو الصحيح . فالأقاليم التى يشيع فيها التخلف الآن قد سجل التاريخ لها حضارات رفيعة فى عصور ماضية ، بينما فى تلك العصور كانت الأقاليم التى يشيع فيها التقدم الآن تحيا حياة بدائية ، وتتخبط فى ظلمات الجهالة وغياهب الهمجية .

دور الحكومات
فى التنمية الاقتصادية

أطلعنا في الفصل السابق على العقبات التى تعترض طريق التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة ، ويبقى الآن أن نطلع على الجهود التى يجب أن تبذلها حكومات هذه الدول للتغلب على هذه العقبات . ثم نطلع بعد ذلك على الإجراءات التى نجحت بعض المنظمات الدولية فى تدبيرها لمساعدة الحكومات فى هذا الكفاح .

فجهود حكومات الدول المتخلفة يجب أن تتجه إلى معالجة الشئون الآتية :

١ — ندرة المنظمين

إذا كانت حكومة البلد المتخلف ستتولى بنفسها مهمة التصنيع فإن دورها واضح فى القيام بكل مايتطلبه إنجاز هذه المهمة من مسئوليات .

أما إذا كان القطاع الخاص سيتأثر بهذه المهمة فعلى الحكومة أن تقف إلى جانبه لتذلل له جميع العقبات ، وتؤمنه من المخاطر التى يتعرض لها . ذلك لأن عنصر المخاطرة هنا يكون أكبر

بكثير منه فى البلد المتقدم لقلة المعلومات الصحيحة عن إمكانيات البلد المتخلف وموارده .

فالمنظم لصناعة جديدة فى بلد متخلف يضطر إلى الاضطلاع بأعباء واختصاصات تزيد كثيراً عما يتولاه زميله فى بلد متقدم . فهو قد يضطر إلى تقديم رأس المال اللازم ، كما يضطر إلى التوفيق بين أساليب فنية مستوردة من الخارج وبين حاجات وأذواق محلية ، ويضطر بسبب قلة الأيدى الماهرة والكفايات المدربة إلى الاضطلاع بأعمال كثيرة يتولاها عادة فى البلاد المتقدمة إخصائيون ، فقد يجعل من نفسه مديراً للمصنع ومديراً للحسابات ومديراً للمبيعات فى آن واحد . لذلك كان على الحكومة أن تمد المنظم لصناعة جديدة بكل مايستلزمه مشروعه من بيانات وإحصائيات ، وأن تذلل له عقبة المواصلات ، وعملية التسويق ، والإجراءات النقدية ، وعمليات التأمين ، وأن تنشىء إدارات حكومية تمده بالإحصاءات الموثوق بها ، وتواليه بالمعلومات الصحيحة عن كل الشئون الاقتصادية .

وهذا ما فعلته أكثر الحكومات السائرة فى فلك الاقتصاد الخاص ، فنها — كبورما وسيلان — أنشأت مؤسسات تمد منظمى المشروعات الصناعية بكل الدراسات والمعونات

الضرورية ، ومنها ما اضطرت إزاء إحجام النشاط الخاص عن مباشرة بعض المشروعات إلى مباشرتها بنفسها ، كصناعة الحديد والصلب فى البرازيل وشيلى وكولومبيا وبيرو واتحاد جنوب إفريقية ، وفى بلاد أخرى اشتركت الحكومة مع الأفراد فى إقامة هذه المشروعات وساهمت فى رءوس الأموال اللازمة ، كالارجنتين والهند والمكسيك وباكستان واندونيسيا.
أما اليابان فقد استأثرت الحكومة فى بداية نهضتها الصناعية بجميع المشروعات ثم نزلت عنها شيئاً فشيئاً إلى القطاع الخاص.

٢ — رأس المال

السواد الأعظم من شعوب البلاد المتخلفة لايملك من فائض المال مايسمح بتكوين رأس مال للتوظيف فى مشروعات استثمارية.

فنقص رأس المال هو من العوائق الرئيسية لكل تقدم اقتصادى. فلو توافر رأس المال لأمكن استغلال الموارد المتعطلة ، وبغير رأس المال لاتستطيع الحكومات أن تنطلق من الدور البدائى فى التنمية الاقتصادية.

والمشاهد فى هذه الشعوب هو أن كثرة أهلها لا تملك

أى فائض تستطيع ادخاره وتوظيفه ، فى حين أن فئة محدودة تتمتع بدخل ضخم يزيد عن أقصى احتياجاتها ، ولكنها لا تميل إلى توظيف فائض مالها القابل للاستثمار إلا فى أرض تشتريها أو قصور تشيدها أو فى المزيد من مظاهر الترف . كما أن فئة القائمين بالتجارة الذين يستطيعون ادخار جانب من أرباحهم يهرعون إلى تزويد متاجرهم بالمزيد من السلع الأجنبية الصنع ، وبذلك لا تفيد مدخراتهم فى تنمية الاقتصاد القومى ، وإذن فالمشكلة تتلخص فى حث الناس على الادخار ، ثم فى حملهم على توظيف هذه المدخرات فى المشروعات الصناعية .

ومن الوسائل إلى تشجيع الادخار على هذا النحو تنظيم شركات المساهمة التى تجذب مدخرات صغار المدخرين تنظيما تراعى فيه ظروف كل بيئة محلية ، وإنشاء المؤسسات الادخارية التى تساعد على تحويل المدخرات إلى مجال التصنيع ، كذلك سياسة ميزانية الدولة بتوجيه فائضها إلى مؤسسات تتولى إقراض المشروعات الصناعية . كذلك تعمد بعض الحكومات إلى إعطاء ضمان حكومى للقروض التى تعقدها المشروعات الصناعية فى الخارج ، وتعمد حكومات أخرى إلى ضمان فائدة معينة لرأس المال الموظف فى مشرعات صناعية .

ومن الوسائل غير المباشرة التى تساعد على جذب راس المال إلى الصناعة قيام الحكومات بخدمات مختلفة تساعد على تدعيم الصناعات المحلية كإمدادها بالقوة المحركة والماء ووسائل النقل والمواصلات ونشر التعليم والخدمات الطبية .

كذلك تستطيع حكومات الدول الصغيرة المتجاورة أن تتكتل فى اتحاد صناعى — كما فعلت بعض دول امريكا الوسطى — فهذا الاتحاد يفتح آفاقا جديدة فى نشاطها الاقتصادى عبر الحدود الجغرافية ، ويتيح إمكانيات مغرية فى التسويق لا تتوافر فى نطاق كل دولة منها على حدة .

٣ — القوة العاملة :

من أهم أركان التنمية الاقتصادية فى أية دولة أن تحسن استثمار القوة العاملة . وهنا تستطيع الحكومات أن تتخذ خطوات كثيرة وفعالة ، وفى نهاية الشوط يتبين لها أن حسن استثمار قوتها العاملة فيها لا يقل فى طاقته الانتاجية عن استثمار مواردها المادية . وهذا يتجلى على الأخص فى مجالين : مجال الصحة العامة ومجال التعليم .

وقد فطنت حكومات الدول النامية إلى هذه الحقيقة فأعطت

الأولوية فى هذا الشأن لاستئصال الأمراض المعوقة للإنتاج كالملاريا والسل والبلهارسيا ، وتزويد عامة الشعب بالمبادئ الأولية فى وقاية الصحة وتحسين نظام التغذية . أما فى التعليم فبالإضافة إلى العمل على محو الأمية محوا سريعا فإنها تجعل الأولوية لواجبات ثلاثة ، الأول : إنشاء دراسات زراعية للزراع فى قراهم لتوضح لها الفائدة من استعمال الطرق الحديثة التى كشف عنها العلم ، الثانى : العمل على تكوين العدد الوافر الضرورى لخطة التنمية من مهندسين وعلماء وأطباء ومعلمين ومديرين ، الثالث: إعداد اليد العاملة الماهرة وتدريبها على العمل تحت قيادة الفريق السابق لتنفيذ مقتضيات الخطة من عمال مصانع ورؤساء عمال وميكانيكيين ومساعدين للباحثين العلميين .

وبالإضافة إلى توفير هذه الكفايات المتخصصة يجب تدبير وسيلة لتوعية سواد الشعب بفكرة التنمية الاقتصادية ، لأن نجاح التنمية يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تجاوب الشعب معها . وهذا يتوقف على إقناعه بفاعلية التنمية فى نقله من حالة القلق والفقر التى يعانيها إلى حالة أمن وعيش رغيد . وإذن فكل أداة من أدوات الإعلام يجب أن تستخدم فى هذا الاتجاه .

وهناك واجب آخر على الحكومات بشأن القوة العاملة ،

وهو التحقق من حجم هذه القوة ومدى طاقتها الإنتاجية ، فيجب الحصول على معلومات دقيقة عن درجة كثافة السكان وتوزيعهم ، وفئات السن فيهم ، وتوزعهم بين المهن المختلفة ، ومستوى المهارة ومستوى الأجور . فمثل هذا المسح الشامل يمكن الحكومات من إعداد بيانات أساسية تساعد على تحديد الأولويات فى تنفيذ خطة التنمية . فمثلا من الضرورى معرفة كمية اليد العاملة التى يمكن نقلها من النشاط الزراعى إلى المشروعات الصناعية بدون أن يؤثر هذا النقل على كمية الناتج الزراعى . ومتى عرف الأفراد الذين فى سن العمل ومكان إقامتهم ومستوى مهارتهم صارت مهمة التعبئة للصناعة ممهدة ميسورة .

هذا بالإضافة إلى أن للحكومة مصلحة مباشرة فى توجيه هذه التعبئة والإشراف عليها . فبفضل هذا الإشراف المباشر يمكنها أن تتحقق من عدالة عقد العمل الذى يقدم للعمال ، وأن ترعى العمال بتشريع عمالى وتتحقق من سلامة تطبيقه عليهم ، ثم تستطيع أن توالى إمدادهم بكل ما يلزمهم من خدمات ضرورية مجانية كالرعاية الطبية والترفيهية والتموينية .

ولكن الصعوبة الكبرى التى تواجه الحكومات فى هذا المجال هى أن تنجح فى العمل على زيادة عرض العمال المهرة

المدربين . فقد ثبت بالتجربة الواقعية فى كثير من بلاد آسيا وإفريقية أن العامل العادى فيها قادر على أداء أعمال كثيرة التعقيد ، غير أن الصعوبة تظهر فى المستويات العليا اللازمة لتنظيم الإنتاج من رؤساء ومهندسين ومراقبين وخبراء فنيين ومهندسى صيانة ومدربين .

وهنا على حكومات الدول المتخلفة دور كبير يجب أن تؤديه ، فخطة التعليم فيها يجب أن تهدف إلى تقرير مجانية التعليم فى كل مراحله لجميع المواطنين . وإن كان ذلك يتطلب وقتاً طويلا فإن المبادرة إلى التوسع فى التعليم الفنى بالفتح والإكثار من المعاهد الفنية والتدريبية يساعد فى المدى القريب على تحقيق نتائج طيبة فى إنجاز خطة التنمية الاقتصادية .

٤ — الموارد الطبيعية

من أكبر ما يعوق التقدم الاقتصادى فى كثير من أجزاء العالم نقص بعض الموارد الطبيعية كالمواد الخام أو الوقود أو المياه . ولكن متى جدت الدولة فى نهضتها الاقتصادية أمكنها أن تكتشف موارد طبيعية كثيرة كانت تجهل وجودها من قبل .

ولذلك فأول خطوة تتخذها الحكومات هى البحث الدقيق عن كل ما كمن فى أرضها من معادن أو قوى مائية أو خصائص فى تربتها أو غيرها من الموارد الكامنة فى إقليمها . وقد تستطيع جهود النشاط الفردى أن تكتشف بعض هذه الموارد المجهولة . ولكن خطط التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مسح شامل لايستطيع القيام به غير الحكومات .

والقيام بهذا المسح الشامل عملية شاقة كثيرة التكاليف لا سيما إذا كان إقليم الدولة جبليا أو مليئاً بالغابات أو بالمناطق الصحراوية ، ولكن هذه التكاليف لا وزن لها إلى جانب ما يترتب على هذا المسح من كشف موارد كانت مجهولة . وفى السنوات الأخيرة نجح التصوير الفوتوغرافى الجوى فى تذليل كثير من هذه الصعوبات .

وأخيراً يجب على الحكومات أن تستعين على هذا الكشف ببحوث الجامعات والهيئات العلمية وما تنشئه من مراكز للبحث العلمى المتخصص .

٥ — مشكلات تكنولوجية

ينطوى تحت التصنيع عدد كبير من المشكلات الفنية . فمثلا

يجب التحقق من مدى التعديل الذى يجب إجراؤه فى الآلات والأجهزة المستوردة من الخارج ، وأساليب العمل المطبقة فى بيئة معينة ، لكى تلائم بيئة أخرى . وبصفة عامة يمكن القول بأن اختيار أقل الأجهزة والآلات تعقيداً هو الأفضل لبلد متخلف نظراً لضعف مستوى الخبرة فى عماله . كذلك يحسن اقتباس الأساليب التى يتيسر معها استخدام المواد الأولية المحلية . وإذا كانت اليد العاملة فى بلد متخلف أكثر مما يمكن استخدامه فالأفضل الاقتصاد فى اقتباس الآلات التى كان تصميمها لمواجهة ندرة اليد العاملة .

كذلك قد تعرض هنا مشكلة البت فى المنافسة التى تقوم بين الصناعات اليدوية فى البيئات الريفية وبين الأجهزة الآلية فى المصانع الميكانيكية . ففى البلاد التى يكون أغلب سكانها زراعاً فقراء لا يكادون ينتجون شيئاً يفيض عن حاجتهم يحسن تشجيعهم على تحقيق دخل إضافى بتشجيع الصناعات اليدوية التى يستطيعون مباشرتها فى قراهم وفى أوقات فراغهم .

وأكثر رجال الاقتصاد يعارضون هذا الاتجاه فى تشجيع الصناعات الريفية ، ومرجع الأمر هنا للسياسة القومية التى تمليها

الظروف الخاصة بكل بلد . والرأى السائد هو أن الاهتمام بتشجيع هذه الصناعات اليدوية الريفية — بالإضافة إلى مايؤتيه من دخل إضافى — فإنه وسيلة طيبة إلى بث الروح الصناعية وتنمية المهارة اليدوية عند أهل الريف . وذلك مع الحرص على اعتبار هذا العمل مجرد خطوة تمهيدية فى سبيل إنشاء الإنتاج الآلى الكبير ؛ فهو وحده الذى يكفل رفع مستوى معيشة الشعب .

٦ — السياسة المالية

تستطيع الحكومات أن تؤثر تأثيراً كبيراً فى التنمية الاقتصادية بما تنتهجه من سياسة مالية فى شئون الضرائب ، والائتمان ، ورقابة النقد ، وغيرها من المسائل المالية .

فتخفيض الضرائب على أرباح الصناعات الناشئة وسيلة ناجعة فى جذب رأس المال إلى التوظيف الصناعى . كذلك الإعفاء الكلى لجزء الدخل السنوى الذى يعاد توظيفه فى المشروع الصناعى .

كذلك سياسة الائتمان تلعب دوراً كبيراً فى تنشيط التنمية الاقتصادية، فكلما يسرت الحكومة إقراض منظمى المشروعات

الصناعية كلما ساعدت على التوسع فى الإنتاج الصناعى . هذا مع ملاحظة الاحتراس فى إعطاء هذه القروض من خطر التضخم النقدى . كما يجب على جميع الحكومات وهى تضع ميزانيتها لمواجهة خطة التنمية أن تنظر إلى الأمام وأن تحدد الأولويات فى تنفيذ الخطة تحديداً واضحاً يهتدى به القائمون على المشروعات الصناعية فى قبض أو بسط نشاطهم . كما تجب إعادة النظر فى ترتيب هذه الأولويات على ضوء تغير الظروف عن وضعها السابق .

دور المنظمات الدولية

فى التنمية الاقتصادية

إذا كانت بعض الدول « المتقدمة » قد تم تحولها من الاقتصاد الزراعى المتخلف إلى الاقتصاد الصناعى المتقدم — كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية — بفضل الجهود الفردية ، وبتوجيه حكومى محدود ، وعلى الأخص بفضل ظروف الاستعمار الاستثنائية التى عاصرت هذا التحول ، فإن جميع الدول المتقدمة المعاصرة أصبحت جادة فى إنجاز هذا التحول وأصبحت حكوماتها تقوم بدور بارز فى تخطيط تنميتها الاقتصادية ، بل إن حكومات بعض هذه الدول قد استولت على جميع مقاليد الحياة الاقتصادية ووضعتها تحت سيطرتها الكاملة .

أما الدول « المتخلفة » فإن التنمية الاقتصادية فيها أصبحت تتطلب بذل جهود ضخمة ، جهود متوازية تسير جنباً إلى جنب ، جهود تمتد إلى نطاق إقليمها برمته ، بحيث يتعذر على غير الجهاز الحكومى أن يؤتيها الدفعة الأولى والتوجيه الشامل المطرد ، وقد رأينا فى الفصل السابق الدور الكبير الذى يجب أن تقوم به الحكومات فى هذا الاتجاه ، بسبب نقص

المعلومات الصحيحة عن موارد البلد المتخلف ؛ وضآلة رأس المال النقدى، وانعدام رأس المال الآلى الإنتاجى ، وندرة القوة العاملة الماهرة والمتخصصة ، وغيرها من العوائق التى تعرقل سير التنمية فى كثير من أقطار العالم .

لذلك كان لابد لتغلب الحكومات على هذه العوائق من أن يرد إليها مدد فياض من العون الخارجى . وهنا لأول مرة فى تاريخ الإنسانية تقوم هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها بدور كبير فى تقديم هذا العون..

نعم لأول مرة فى التاريخ نشهد شعوباً ترفل فى الرخاء تجاهر بعطفها على شعوب تعانى شظف العيش ، ولأول مرة نشهد بداية طيبة لاستعداد الشعوب المتقدمة لإشراك هذه الشعوب المتخلفة فيما لديها من خبرات فنية واكتشافات علمية . وإن فى تشكيل أجهزة هيئة الأمم ومنظماتها لبرهاناً حياً على هذا الاتجاه الجديد . فقد جمعت هذه الأجهزة بين إخصائيين من جميع الأقطار ومن مختلف الثقافات ، يعملون تحت قسم من النزاهة والتجرد — فى تقديم المشورة للحكومات فى تصميم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ووضعها موضع التنفيذ . وهذا التغير الحاسم فى موقف الإنسانية بعضها من بعض لازال فى دوره

البدائى ولا زال أمامه أشواط طويلة يجتازها شوطاً بعد شوط . ولكن المؤرخ الإنجليزى أرنولد توينبى يعتز بهذه البداية ويرى فيها أعظم معالم هذا العصر دلالة على تطور واقعى فى تاريخ الإنسانية .

هذا وقد تعددت أساليب العون التى تضعها المنظمات الدولية تحت تصرف الحكومات ، وأهمها ثلاثة : المعونة الفنية ، وتمويل التنمية الاقتصادية ، وتنشيط التجارة الدولية .

١ — المعونة الفنية السابقة على التمويل (١)

يوجد مصدران للمعونة الفنية الأول : اتفاقات ثنائية تعقدها الدول المتخلفة مع إحدى — أو بعض — الدول المتقدمة التى وضعت منهجا للمعونة ، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، والاتحاد السوفيتى ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية ، وهولندة ، والنرويج ، وغيرها .

المصدر الثانى : هو هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها . وهذا المصدر وإن كان حجم المعونة التى يقدمها قد يكون أقل نسبيا من حجم المعونة التى تخرج من المصدر الأول ، إلا أنها تمتاز

(١) Technical and Pre — investment Assistance .

بأنها معونات متحررة من أية سيطرة أو أية التزامات قد تفرضها الدولة المعينة على الدولة المعانة .

ولما تبين أن المعونات التى تخرج سنويا من الميزانية العادية لهيئة الأمم لا تكفى إلا جزءاً يسيراً من مطالب البلاد المتخلفة فقد وضعت الهيئة فى سنة ١٩٥٠ برنامجا متسعا للمعونة الفنية(١)، تموله سنويا الحكومات أعضاء هيئة الأمم ومنظماتها المتخصصة ، ويشرف عليه مجلس المعونة الفنية(٢) المشكل من ممثلى الهيئة ومن ممثلى المنظمات الثمانى التابعة لها وهى : وكالة الطاقة الذرية ، ومكتب العمل الدولى ومنظمة الأغذية والزراعة ، واليونسكو ، ومنظمة الطيران المدنى ، ومنظمة الصحة العالمية ، واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية ، ومنظمة الأرصاد العالمية . وإشراك هذه المنظمات قد تدعو الحاجة إليه لأن التنمية الاقتصادية ذات جوانب متعددة ، وكل منظمة قد تساهم باختصاصها فى مطلب من مطالب التنمية . ومجلس المعونة الفنية هذا يعمل فى نطاق أحد أقسام هيئة الأمم (قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية) .

---

(١) Expanded Program of Technical Assistance.

(٢) Technical Assistance Board (TAB).

ومرة كل سنتين يقوم المجلس بإخطار الحكومات الطالبة للمعونة بالمبلغ المنتظر وضعه تحت تصرف كل منها خلال السنتين التاليتين . كما يطلب إلى كل حكومة موافاته بعدد من تحتاجه من خبراء فنيين مرتبين حسب الأولوية ، وعدد من تريد تدريبهم فى الخارج من مواطنيها على أحدث الأساليب الفنية واطلاعهم على آخر الاكتشافات العلميـــة اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية . ومنذ سنة ١٩٥٠ إلى الآن بلغ عدد الخبراء الذين أرسلهم مجلس المعونة الفنية إلى ثلاث وثمانين دولة سبعة عشر ألف خبير ، كما بلغ عدد المواطنين المرسلين للدراسة والتدريب فى الخارج سبعة وثلاثين ألفاً .

وبرنامج المجلس فى تقديم المساعدات الفنية يتناول كل صنوف المشكلات والصعوبات التى تعترض خطط التنمية ، من صعوبات كبيرة وصغيرة على السواء . ويستعين المجلس عند الاقتضاء بالدول المتقدمة التى يطلب منها وضع خبراتها فى خدمة الدول النامية . بل إن بعض الدول النامية التى قطعت بعض مراحل التصنيع قد يستعين بها المجلس أيضاً لمعاونة الدول المتخلفة فى خطواتها الأولى ، وقرب عهدها بصعوبات التحرر من التخلف يجعلها أحسن إدراكا للصعوبات التى تواجه الخطوات الأولى فى التنمية الاقتصادية .

الرصيد الخاص The Special Fund

فى سنة ١٩٥٨ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء « رصيد خاص » يكون « خطوة بناءة فى مساعدات هيئة الأمم المتحدة للدول السائرة فى طريق التنمية الاقتصادية » .

ومساعدات هذا الرصيد تختلف عن المساعدات الفنية السابقة من وجوه كثيرة : فهى تنصبّ على المشروعات التى تكون بطبيعتها كثيرة التكاليف المالية . فمثلا كان متوسط تكاليف المشروع الواحد من المشروعات الأولى وعددها ٢٠٥ أكثر من مليونى دولار لكل مشروع ، قدم منها الرصيد ٨٥٠٫٠٠٠ دولار لكل مشروع وقدمت الحكومة المعانة باقى التكاليف . كما أن مشروعات الرصيد لاتحتاج فقط إلى عدد أكبر من الخبراء بل تحتاج أيضاً إلى مستوى أعلى من الأجهزة الآلية ، من طائرات لمسح الغابات إلى أجهزة للكشف عن المياه الجوفية ، كذلك مشروعات الرصيد تكون من النوع الذى يهدف إلى إحداث أكبر تأثير فى التنمية الاقتصادية بحيث يغرى بتوظيف رءوس أموال جديدة .

وتتجه مشروعات الرصيد فى أربعة اتجاهات :

١ — مسح للموارد الطبيعية يشمل مسحا جيولوجيا للمعادن والقوى المائية وكيفية الاستفادة منها ، والثروة السمكية ، والأرصاد الجوية .

٢ — بحوث تطبيقية فى شئون الزراعة وتربية الأسماك ، والشئون البيطرية ، وشئون الغابات ، وبحوث التصنيع .

٣ — تدريب العمال المهرة وإعداد معلمين يتولون هذا التدريب فى شئون الزراعة والغابات ، والصحة الحيوانية ، وصيد الأسماك ، والصناعة ، والهندسة والنقل والمواصلات .

٤ — التدريب اللازم فى التخطيط الاقتصادى وفى تنظيمات الإدارة العامة .

وقد نجحت مشروعات الرصيد فى كل من هذه الاتجاهات . ونكتفى هنا بسرد بعض أمثلة واقعيـة فى ميادين نشاطها المختلفة :

(١) فى ميدان الزراعة :

ثبت فى مؤتمر عقدته منظمة الأغذية والزراعة فى سنة ١٩٥٥ لدول البحر الأبيض المتوسط أن استخدام بذور الذرة المهجين

فى عشر المساحة المخصصة لزراعة الذرة أدى إلى زيادة فى المحصول مقدارها ٨٥٠٫٠٠٠ طن قيمتها ٦٨ مليون دولار .

وفى سنة ١٩٦١ نفذ فى إيران مسح واسع للكشف عن مدى إمكان زيادة الإنتاج الزراعى ، وخصص الرصيد لهذا المشروع مبلغ ٥٨٠٫٠٠٠ دولار ، واختيرت ست مناطق أقيم فيها خمسمائة محطة تجريبية . وفى (غانا) يقوم الرصيد بمشروع مماثل للكشف عن مدى إمكان زراعة المحاصيل المختلفة فى سهول (الفولتا) السفلى ، وثبت نجاح زراعة الأرز وقصب السكر وتسويق منتجات البساتين .

وثبت أن استخدام الآلات فى الزراعة يؤدى إلى تقدم كبير . ولكن ثبت أيضاً أن استخدامها فى الأقاليم الوفيرة اليد العاملة قد يؤدى إلى انتشار البطالة بين العمال الزراعيين ، وإذن فيجب تدبير أمر هؤلاء بإعداد عمل بديل لهم قبل استخدام الآلات . وهذه المشكلة توليها عناية خاصة كل من منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الأمم ومكتب العمل الدولى .

وتسويق المحاصيل الزراعية وتحسين أساليب التسويق من أهم المسائل التى عنيت بها منظمة الأغذية والزراعة ووضعت فيها دراسات مستفيضة .

كذلك تبين أنه كلما تقدمت خطة التنمية وارتفع بالتالى مستوى المعيشة ازداد الطلب على أغذية أكثر تنوعاً وأحسن جودة ، وهنا يأتى دور التسويق المنظم ، مع تدبير نقل المواد القابلة للتلف ، ليواجه الطلب الجديد ويساعد على وقاية الصحة العامة .

ومن أهم الأمور التى لقيت عناية خاصة من منظمة الأغذية والزراعة ، ابتكار أنجح الوسائل فى مقاومة الآفات الزراعية وإبادة الحشرات التى تسبب خسارة فادحة لاتقتصر على المحصول التالف ، بل تشمل الوقت والبذور والآلات والأرض التى خصصت لزراعة المحصول التالف . وقد قيل إن بريطانيا تزرع كل عام نحو مائة ألف فدان بطاطس وهو أكثر مما تحتاجه وذلك لمجرد تعويض ماتتلفه حشرة البطاطس كل عام . ومن الطريف أن الحشرات التى تتلف النبات قد تؤدى إلى نتائج غير متوقعة : فقد ثبت أن الحشرة التى أتلفت محصول البن فى (سيلان) — وكانت تورد أكثره إلى انجلترا جعلت الزراع فى سيلان يبادرون إلى زراعة الشاى بدلا من البن ، وهذا أدى إلى تغيير فى ذوق الشعب الإنجليزى فصار يستهلك كل فرد فى المتوسط ٨ر٨ أرطال من الشاى فى العام وانخفض استهلاكه

من البن إلى رطل ونصف رطل ، بعد أن كان استهلاكه لهما متساوياً ، وهكذا أدت الإصابة بهذه الحشرة إلى تغيير جوهرى فى ذوق شعب بأسره . كما ثبت أن الآفة التى أصابت البطاطس فى ايرلندة فى سنة ١٨٤٠ كانت السبب المباشر فى تدفق الهجرة الارلندية إلى أمريكا .

وقد ازداد خطر الإصابات الحشرية فى السنوات الأخيرة حتى أصبح الخبراء يتحدثون عن حرب فعلية قائمة بين الإنسان والحشرات للسيادة على هذا الكوكب الأرضى . فقد استفادت الحشرات الضارة من تقدم المواصلات بين أقطار الأرض فانتقلت عبر القارات وعبر المحيطات لتباشر هجومها على أوسع نطاق ، وجرد العلم أسلحته الكيماوية لإحباط هذا الغزو ، وهب التعاون الدولى يتكاتف على تحقيق النصر .

(ب) فى ميدان الاحصاء :

التقدم الزراعى يتوقف إلى حد كبير على إنفاذ مشروعات الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الأرض بين القائمين فعلا على زراعتها ، وإنفاذ هذه المشروعات يتطلب وضع إحصاءات صحيحة عن عدد المشتغلين بالزراعة ومساحة الأرض القابلة للزراعة ،

ونسبة توزيع السكان بين الزراعة والصناعة ، ومدى كثافة السكان فى المناطق المختلفة ، وفئات السن ، وإحصاء المهارات ومستواها ، وغيرها من البيانات التى تهيئ وضع مشروعات الإصلاح على أسس سليمة .

والقيام بمثل هذا الإحصاء وتقويم نتائجه مهمة ضخمة تتطلب كفايات فنية خاصة قد لا تتوافر فى كثير من البلاد المتخلفة . ولذلك عنيت هيئة الأمم ومنظمة الأغذية والزراعة بتقديم المساعدات الفنية اللازمة لكل دولة لإنشاء إدارة إحصائية فيها ، كما أنشأت هيئة الأمم مركزين للتدريب الإحصائى أحدهما فى اليابان لخدمة بلاد الشرق الأقصى والآخر فى (بيرو) لخدمة بلاد أمريكا اللاتينية .

(ح) فى ميدان الصحة العامة والخدمات الاجتماعية :

رأينا أن التقدم الاقتصادى كما يستلزم الكفاية الغذائية يستلزم إلى جانبها رعاية صحية شاملة . ذلك لأنه لا يمكن أن يتحقق أى تقدم فى الإنتاج الزراعى إذا كان القائمون مثلا بزرع الأرز وحصاده تقعدهم (الملاريا) عن مباشرة عملهم

اليومى . وقد أثبت الإحصاء أن مائة وأربعين مليونا من البشر تصيبهم الملاريا لأول مرة كل عام ، وأن الإصابة بها تحرم القائمين بالإنتاج من القدرة على العمل بين ٢٠ و ٤٠ يوما فى العام . وقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن خسارة بلد واحد ـ الفليبين من هذا المرض بلغت نحو ٦٠٠ مليون دولار فى السنة .

ومنظمة الصحة العالمية هى التى تتولى إمداد الحكومات بالمشورة الخبيرة وبصور أخرى من المساعدة فى مكافحة الأمراض ورفع مستوى الصحة البدنية والعقلية . والنتائج التى حققتها إلى الآن تبشر بنجاح عظيم ، فمثلا بعد أن كانت الإصابات الجديدة بالملاريا تصل إلى ٢٥٠ مليون حالة فى السنة نزلت الآن إلى النصف تقريباً ، واستطاعت بلاد كثيرة أن تتحرر تقريباً من هذا المرض بفضل الحملات التى شنتها المنظمة بالتعاون مع حكومات هذه البلاد .

والصحة العقلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الحياة الاجتماعية وما يترتب على الانتقال من حياة الريف إلى حياة المدينة . فقد أدى النمو السريع فى المدن فى بعض البلاد المتخلفة إلى مشكلات حادة . فمثلا مدن آسيا قد طرأ عليها فى هذا القرن

نمو أسرع بكثير من نمو المدن فى أوروبا أو أمريكا الشمالية . وقد ترتب على هذا النمو المفاجىء ازدحام خطير فى مساكن غير صحية وعجز عن التجاوب مع مقتضيات الحياة الحضرية . وقد عنيت بدراسة هذه المشكلات واقتراح الحلول لها هيئة الأمم مع منظمة اليونسكو ومكتب العمل الدولى ، وأوضحت الدراسة واجب الحكومات فى هذا الشأن . كما عنيت منظمة اليونسكو بصفة خاصة بدراسة التغير الاجتماعى والثقافى والسيكولوجى الذى يترتب على إدخال الآلة والأساليب التكنولوجية فى مجتمع بدائى لازال يخطو الخطوات الأولى فى التنمية الاقتصادية .

كذلك قامت هيئة الأمم بتقديم المساعدات الفنية فى ميادين اجتماعية أخرى ، كالتدبير المنزلى ، والوقاية الصحية ورعاية الطفولة والأمومة ، وتمكين المكفوفين وذوى العاهات من مباشرة عمل يدر عليهم الرزق . وفى السنوات الأخيرة أنشأت رصيداً خاصاً سمته « رصيد هيئة الأمم للأطفال »(١) ليشترك مع الحكومات الأعضاء فى توزيع أكثر من بليون دولار للصرف منها على الأطفال والأمهات والشباب الذين يكونون فى حاجة إلى رعاية خاصة .

---

(١) United Nations Children's Fund (UNICEF)

(د) التدريب والإرشاد المهنى

تعنى المنظمات الدولية بتيسير التدريب المهنى فى كل مجالات النشاط البشرى تقريباً ، من إعداد ميزانية الدولة إلى رصف الطرق . وجزء كبير من هذا التدريب يقوم به خبراء يرشحهم للبلد الطالب «البرنامج المتسع للمساعدة الفنية» ، السابق الإشارة إليه ، أما الجزء الذى يتناول التدريب للمشروعات الكبرى فيتولى تمويله « الرصيد الخاص » . فمثلا فى جمهورية (بيرو) أنشأت هيئة الأمم عن طريق « الرصيد الخاص » ومنظمة الأغذية والزراعة وبالإشتراك مع حكومة (بيرو) معهداً للهندسة الزراعية لتوسيع نطاق التدريب والبحث فى مختلف الشئون الزراعية من رى وصرف وميكانيكا زراعية وصيانة تربة .. الخ .

ولما كان كثير من الحكومات تعانى نقصا كبيرا فى خدمتها المدنية المدربة تدريبا يؤتيها الكفاية اللازمة للاضطلاع بمسئوليات التنمية الاقتصادية ، فقد عنيت هيئة الأمم بتجنيد خبراء فى الإدارة العامة ليحاضروا فى مراكز التدريب التى انشأتها حكومات تلك البلاد لتدريب موظفيها ، كما أنشأت هيئة الأمم بالاشتراك مع حكومات أخرى معاهد مماثلة حيث لم توجد من قبل .

وقد لوحظ فى بعض البلاد نقص كبير فى الصالحين لملء الوظائف الكتابية والأعمال المكتبية . فى المملكة الليبية مثلا طلبت حكومتها من هيئة الأمم إقامة مركز خاص لتدريب هذه الفئة من الموظفين ، كما أجازت الحكومة الليبية لأول مرة اشتراك الفتيات فى تلقى هذا التدريب على أداء الوظائف المكتبية . كما شوهد على العكس فى بلاد أخرى ازدياد المرشحين لهذه الوظائف المكتبية عن عدد الوظائف الخالية ، وذلك للكراهية التى يبديها المتعطلون من هذه الفئة لمباشرة أى عمل يدوى أو ميكانيكى بالرغم من حاجة بلادهم الشديدة إلى عمال مهرة يتولون هذه الأعمال . وقد عنى مكتب العمل الدولى بإيفاد خبراء إلى مثل هذه البلاد — هايتى مثلا — للتدريب على هذه المهن اليدوية ورفع مستواها المادى والأدبى .

وكثيرا ما تطلب إحدى الدول من هيئة الأمم المساعدة الفنية فى تدريب الفئة العليا من موظفيها . فقد طلبت تركيا إمداد معهدها العالى للطرق العامة - وطلبت باكستان امداد معهدها العالى للسكك الحديدية — بخبراء دوليين ترشحهم هيئة الأمم ليحاضروا كبار موظفى هذه الأجهزة ويطلعوهم على أحدث الاكتشافات فيها .

وإذ أصبح الطيران يؤدى دورا كبيرا فى مواصلات العالم الحديث فقد استعانت دول كثيرة بالمنظمة الدولية للطيران المدنى(١) لتمدها بالمشورة والتدريب اللازم لموظفى المطارات. وقامت المنظمة بإيفاد بعثات تدريبية إلى بلاد كثيرة، وبعد بضع سنين أصبح مواطنو هذه البلاد يشغلون المناصب الرئيسية فى إدارة الحركة واستيفاء تدابير الأمن وكشف الأرصاد الجوية وغيرها من الخدمات التى يؤدونها للطائرات الغادية والرائحة من كل الجنسيات.

(هـ) الموارد الطبيعية

كانت أول فرصة لاجتماع العلماء والخبراء من جميع الدول لبحث موضوع الموارد الطبيعية هى المؤتمر الذى دعت إليه هيئة الأمم المتحدة «لصيانة واستغلال الموارد الطبيعية» وانعقد فى (ليك سكسس) فى سنة ١٩٤٩ وأرسلت إليه أكثر من خمسين دولة خبراءها كما ساهمت فيه ١٥٢ هيئة علمية. وتركزت المناقشة فى البداية حول مدى استطاعة موارد العالم مواجهة مطالب التصنيع ومطالب ازدياد السكان. وانعقد الإجماع يومئذ

(١) International Civil Aviation Organization.

على أنه « فى الإمكان — مع استعمال أكثر تبصراً وأكثر حيطة للموارد الموجودة ، واستخدام أوفى للاكتشافات العلمية الجديدة ، وتطبيق أوسع للأساليب الفنية المستحدثة — تموين عدد أعظم من العدد الحاضر لسكان العالم وإمتاعهم بمستوى معيشى أعلى من مستواهم الحالى ، وهذا بشرط البدء بحل كثير من المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية » .

وقد وجه المؤتمر عناية كبيرة لحالة البلاد المتخلفة ، ودعا إلى إعداد دراسات دقيقة ومسح شامل لمواردها ، وضرب أمثلة كثيرة لمشروعات فشلت فى هذه البلاد لأنه لم يسبق تنفيذها مثل هذه الدراسة الكشفية . وقد أدت هذه الدعوة من المؤتمر إلى إقرار الجمعية العامة لهيئة الأمم لمشروع « البرنامج المتسع للمساعدة الفنية » بعد أسابيع قليلة من انتهاء أعمال هذا المؤتمر .

ولما كان حسن استعمال الموارد الطبيعية يتوقف إلى حد كبير على اقتباس الاكتشافات العلمية والتكنولوجية التى وصل إليها العلماء فى جميع الدول ، فقد دعت هيئة الأمم المتحدة فى سنة ١٩٦١ — بالاشتراك مع الحكومة الإيطالية — إلى عقد مؤتمر فى روما يبحث المصادر الجديدة للطاقة(١) ، كالطاقة

(١) New Sources of Energy

الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية وطاقة البخار الطبيعى للاستفادة منها فى البلاد التى لا تتوافر فيها المصادر التقليدية للطاقة . ثم دعت هيئة الأمم إلى عقد مؤتمر آخر فى جنيف فى سنة ١٩٦٣ للنظر فى تطبيق العلم والتكنولوجيا الحديثة لمصلحة البلاد المتخلفة . واشترك فى هذا المؤتمر علماء الدول الأعضاء فى هيئة الأمم وخبراء منظمات الهيئة ، وناقشوا أحسن الأساليب لحث التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد المتخلفة .

وقد رأينا فى الفصول السابقة أن كل البلاد المتخلفة بلا استثناء لديها الكثير من الموارد الطبيعية ، ولكنها تجهل وجودها ، أو تعلم بوجودها ولكنها لم تبدأ بعد فى استغلالها ، وأصبح تحت تصرفها الآن خبراء المساعدة الفنية الذين تقدمهم هيئة الأمم ، والتمويل الذى يقدمه « الرصيد الخاص » السابق الإشارة إليه .

ويضيق المقام عن حصر الحالات التى تمت فيها الاستفادة بالكشف عن موارد مجهولة أو استغلال موارد متعطلة بفضل جهود هيئة الأمم ومساعداتها الفنية ، نذكر على سبيل المثال استغلال موارد غابات البرازيل . ومعالجة نقص الوقود فى الأرجنتين ، واستغلال منابع المياه الحارة فى المكسيك لتوليد

الطاقة ، ومعالجة نقص المياه فى الباكستان باكتشاف منابع مياه عذبة بالقرب من عاصمتها كراتشى ، ومعالجة نقص المياه العذبة فى اليونان وبعض بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط ، واستغلال المجرى الأسفل لنهر الميكونج الذى يخترق أربع دول — كمبوديا ولاوس وتايلاند وفيتنام للرى وتوليد الطاقة الكهربائية فى أراضى هذه الدول الأربع وتمويل البعثة التى أوفدتها هيئة الأمم لتصميم المشروعات من « الرصيد الخاص » الخ الخ .

(و) التكنولوجيا :

المساعدة الفنية — كما يدل اسمها — إنما تطلبها الحكومات فى الشئون التى لا يمكن تدبيرها إلا بالكثير من التخصص الفنى فى ميادين مختلفة كالكيميا الصناعية والفنون الهندسية والأساليب الصناعية الحديثة وما شابهها من الشئون التكنولوجية .

وقد ترتب على هذه المساعدات الفنية الدولية أن استفادت بلاد كثيرة من التطبيقات التكنولوجية . فمثلا أقيمت مصانع للبنسلين فى كل من الهند ويوجوسلافيا وشيلى ووصل إنتاجها فى بضع سنين إلى أعلى المستويات . كما أقيمت مصانع لمادة

د . د . ت فى كل من باكستان والهند ، ونظم إنتاج المنسوجات فى بورما ، وأجريت تحسينات عظيمة فى الصناعات الريفية فى الهند فتحت لمنتجاتها أسواقاً مجزية .

على أن أهم التطبيقات التكنولوجية كان بتيسير استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية ، فقامت وكالة الطاقة الذرية التابعة لهيئة الأمم والتى مركزها فى فينا بتقديم مساعدات قيمة للحكومات التى تريد استغلال الطاقة الذرية فى أغراض صحية أو صناعية .

٢ — تمويل التنمية الاقتصادية

مشروعات « الرصيد الخاص » كما رأينا تنصبّ على تمويل المشروعات المساحية التى تكشف عن موارد البلد وإمكانياته ، وتدريب العمال المهرة وإعداد الأجهزة الإدارية اللازمة . فهى كلها مشروعات مبدئية تمهيدية تسبق مرحلة التنفيذ الإيجابى للمشروعات الكبرى ، وهى التى تفتح الباب لتمويل هذه المشروعات الكبرى بعد أن هيئت الفرص لنجاحها .

غير أن نقص رأس المال اللازم للتنفيذ الإيجابى لهذه المشروعات الكبرى لا يقل فى عرقلته لخطة التنمية عن نقص

الكفايات البشرية . ولم ينجح القطاع الخاص فى البلاد المتخلفة ولا حكومات هذه البلاد فى التغلب على هذا العائق إلا بقدر محدود .

هذا بالإضافة إلى أن هذه الحكومات تواجه أول ماتواجه مشكلة البت فى الأولويات : أى المشروعات أولى بالتقديم وأيها يقبل التأجيل ؟ فهى وشعوبها على السواء تطمع فى أن تصل على عجل إلى وضع تتوافر فيه الخدمات الاجتماعية الحديثة والأجور المرتفعة لينعم بها شعب كمل تعليمه واستوفى الرعاية الصحية والسكنية . غير أن استيفاء هذه الخدمات الاجتماعية الحديثة والأجور المرتفعة لينعم بها شعب كمل تعليمه واستوفى الرعاية الصحية والسكنية ، استيفاء هذه الخدمات والمرافق يقتضى انفاقاً ضخماً ولا يؤتى فى ذاته إيرادا ماديا . وقد تحققت هذه الخدمات فى البلاد المتقدمة بعد أن أنفقت أموالا طائلة فى بناء مواصلاتها واستثمار مناجمها ومصانعها وغيرها من مصادر الإيراد فى الاقتصاد القومى ، ومن فيض هذه المصادر أمكنها أن تحقق مستوى مرتفعاً لمعيشة شعوبها وتغمرهم بالخدمات الاجتماعية التى لاتؤتى فى ذاتها ايرادا مادياً .

أما الدول المتخلفة فانها تقع فى حيرة فى هذا الشأن ، فهى تتساءل الى أى قدر تنفق على المشروعات الإنتاجية وإلى أى

قدر تنفق على الخدمات الاجتماعية ، أى النوعين أولى بالتقديم ؟ إنها إذا انفقت الأموال الطائلة فى المشروعات الإنتاجية وضنت بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية ورفع مستوى الأجور فإنها تثير سخط الشعب الذى يريد الفائدة العاجلة ويسام من انتظار خير المشروعات الكبرى . هذا فى حين أن هذه المشروعات الكبرى المؤدية إلى تنمية الثروة القومية لا يقدر لها النجاح الا إذا توافر إلى جانبها القدر الضرورى من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية .

وإذن على هذه الدول أن تواجه معجزة التوفيق بين هذين النوعين حتى يسيرا جنبا إلى جنب . ولكن قبل كل شيء يجب أن تعالج مشكلة مصدر المال الذى تريد توظيفه فيهما على السواء .

كانت الحكومات تستطيع أن تحصل من الخارج على رأس المال المطلوب ، إما من بنوك خاصة أو من حكومات أخرى ، ولا زال هذا فى حيز الإمكان ، ولكنها الآن تفضل الاتجاه إلى هيئة الأمم المتحدة التى أنشأت من أجل ذلك « بنك التعمير والتنمية »(١) .

---

(١) International Bank for Reconstruction and Development.

مهمة هذا البنك هى مساعدة الدول الأعضاء على تدفق رأس المال إلى مشروعاتها الإنتاجية . وإلى سنة ١٩٦١ قام البنك بتقديم ٢٩٢ قرضا إلى ٥٧ دولة ، وكان أكثر من ثلثى هذه القروض للتوظيف فى مشروعات النقل والمواصلات وتوليد القوة الكهربية والتنمية الزراعية . وفى سنة ١٩٦٠ كانت القروض للتنمية الزراعية تزيد عن قروض توليد القوة الكهربية ، وكان أكبر هذه القروض لحكومة الباكستان لمشروعات الرى اللازم لتنفيذ الاتفاقية التى عقدتها مع الهند فى تلك السنة حول استغلال نهر السند .

وكل هذه القروض سبقت إبرامها تحقيقات دقيقة قام بها البنك للتأكد من أن المشروعات التى يراد تمويلها بالقرض مشروعات سليمة اقتصاديا ، ويوالى البنك إشرافه بعد ذلك للتأكد من استعمال القروض فى الأغراض التى نص عليها عقد القرض .

وقد ألحقت هيئة الأمم المتحدة بهذا البنك مؤسسة أخرى هى « المؤسسة المالية الدولية »(١) وهى وإن كانت ملحقة بالبنك إلا أن أموالها منفصلة عنه .

---

(١) International Finance Corporation.

وهذه المؤسسة تساعد التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل النشاط الخاص لا سيما فى البلاد المتخلفة ، وإذن فهى تساهم فى المشروعات الخاصة دون الاعتماد على اية ضمانة حكومية .

وهناك وكالة ثالثة من وكالات هيئة الأمم تقوم بدور فى التنمية الاقتصادية يختلف اختلافا كليا عن دور بنك التعمير والتنمية وعن دور المؤسسة المالية الدولية . هذه الوكالة هى « صندوق النقد الدولى »(١) .

أنشىء هذا الصندوق لصيانة التعاون النقدى بين الدول وتمكين التجارة الدولية من النمو المضطرد . وتقضى أحكامه بأن كل تغيير جوهرى فى تقويم العملات يجب أن يتم فحصه دولياً قبل وضعه موضع التنفيذ ، وذلك لتنظيم توازن أسعار العملات المختلفة . والصندوق يعمل على تقديم المساعدة للحكومات على تذليل صعوبات الدفع بالعملات الأجنبية بوضع ماتحتاجه من هذه العملات تحت تصرف الحكومات الطالبة لها مع فرض ضمانات عليها فى ذلك ، كما يضع خبراءه تحت تصرف الحكومات ليشيروا عليها فيما يجب اتخاذه لحل مشكلاتها النقدية .

وتبدو أهمية هذه المساعدة إذا ذكرنا الصعوبات النقدية

(١) International Monetary Fund.

التى تلقاها أكثر حكومات الدول النامية بسبب اعتمادها فى الحصول على العملات الأجنبية على تصدير محصول رئيسى واحد تتعرض أسعاره للذبذبة المستمرة فى الأسواق العالمية .

وبعد فهذه هى الأجهزة الثلاثة التى دبرتها هيئة الأمم المتحدة لتمويل التنمية الاقتصادية ، بالإقراض من البنك الدولى للتعمير والتنمية ، ومن المؤسسة المالية الدولية ، وبالتنظيم النقدى عن طريق صندوق النقد الدولى . ولكن جميع هذه المساعدات المالية وإن تمثلت فى مبالغ جسيمة اقترضتها الدول المتخلفة فإنها لاتمثل إلا جزءاً ضئيلا من جملة مطالب هذه البلاد ، لاسيما لأن القروض التى تخرج من البنك للحكومات لايجوز استعمالها إلا فى مشروعات تؤتى إيرادا ماديا ، فلا يمكن توجيهها إلى بناء مدارس أو مستشفيات أو طرق أو غيرها من ضرورات التقدم الاقتصادى والاجتماعى التى لاتدر دخلا . لذلك اشتد الضغط داخل هيئة الأمم فى السنوات العشر الأخيرة للمطالبة بإنشاء « صندوق عالمى »(١) يخصص للتنمية الاقتصادية التى تتمثل فى مشروعات لاتؤتى إيراداً مادياً . وأعلنت كثير من

---

(١) اتفق على تسميته Special Unnited Nations Fund for Economic Development (SUNFED)

الحكومات الأعضاء استعدادها للمساهمة فى تمويل هذا الصندوق . غير أن حكومات الدول الأقدر من سواها على هذا التمويل — كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا — أعلنت أنها غير مستعدة للمساهمة فى هذا المشروع إلا إذا خف العبء الذى تضطلع به فى تكاليف التسلح .

والجهود لازالت مبذولة لإنشاء هذا الصندوق . والواقع أن مبلغ المائة والعشرين ألف مليون من الدولارات التى تنفق سنويا على التسلح ، لو خصص جزء يسير منه للتنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة لعم الرخاء جميع أرجاء الأرض .

وبالرغم من تردد بعض الدول الصناعية الكبرى فقد قررت الجمعية العامة لهيئة الأمم فى سنة ١٩٦٠ « إنشاء صندوق للتنمية الرأسمالية »(١) يتبع هيئة الأمم وشكلت لجنة من خمسة وعشرين عضواً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ . وفى نفس اليوم صدر قرار من الجمعية العامة يدعو الدول المتقدمة اقتصاديا لتخصيص واحد فى المائة من مجموع دخلها القومى لتمويل هذا الصندوق .

---

(١) United Nations Capital Development Fund

وقد أدى هذا الضغط المستمر - لا سيما من الدول النامية - إلى خلق جهاز مستقل، داخل «البنك الدولى للتعمير والتنمية»، هو «جمعية التنمية الدولية»[١] . وذلك فى سنة ١٩٥٩ وبرأس مال خاص به، قدره ألف مليون دولار . وكان أول عمل لهذه الجمعية أن أقرضت ١٠١ مليون دولار لأربع دول فى صورة اعتمادات نقدية لمدة خمسين عاما وبدون فائدة، كما امتد نشاطها إلى تمويل مشروعات لاتنطبق عليها أحكام البنك الدولى وسياسته المتزمتة .

٣ — تنشيط التجارة الدولية

من الواضح أن التنمية الاقتصادية بقدر ماتتحقق فى بلد متخلف سوف ينعكس خيرها على مستوى التجارة الدولية، وعلى الأخص سوف تؤثر فى مضاعفة قدرة هذا البلد على تحسين حجم وشروط تجارته مع البلاد الأخرى . وقد عنيت هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة بدراسات كثيرة ومشاورات متتالية فى شئون الاتجار فى بعض السلع، لاسيما فى المواد الأولية

International Development Association (IDA). (١)

التى لهـا أهمية كبيرة بالنسبة للبلاد المتخلفة . وقد أدت هذه الدراسات والمشاورات إلى عقد اتفاقات دولية تهدف إلى ازدياد تثبيت أسعار هذه المواد الأولية .

وفى دراسة حديثة أوصت لجنة خبراء عينها السكرتير العام للأمم المتحدة بوضع نظام تعويض مالى يكون بمثابة تأمين ضد الخسائر التى تصيب البلاد المنتجة لهذه المواد . ولقد لقيت هذه التوصية تأييداً كبيراً ستظهر ثماره فى القريب .

وأسوة بالمنظمات الدولية الأخرى التى تعمل فى هذا الاتجاه قامت سكرتيرية « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة »(١) بدراسة عميقة لهذه المشكلة التى تقلق الدول النامية . وقد لاحظت هذه المنظمة أن أثمان صادرات المواد الأولية تتجه إلى الانخفاض المطرد بينما تتجه أثمان السلع المصنوعة إلى الارتفاع ، وطالبت بضرورة تجنيب البلاد غير الصناعية أضرار هذه الذبذبة الخطيرة فى مكاسبها من التصدير ، حتى تستطيع أن تدفع ثمن ما تستورده لا سيما من السلع الإنتاجية اللازمة لنهضتها الاقتصادية .

---

(١) General Agreement on Tariffs and Trade (GATT).

وقد برهنت المنظمة بالأسانيد التاريخية والبيانات الإحصائية أن انتشار التنمية الاقتصادية فى الأقطار المتخلفة قد عاد بفائدة عظيمة على التجارة الدولية ، وأن البلاد المتقدمة صناعياً قد أحرزت كسبا عظيما من بناء التصنيع فى البلاد الأخرى . فمثلا أثبتت أن متوسط ما كانت تستورده من بريطانيا بلاد الدومنيون البريطانى ، عندما بدأت تصنيعها ونهضتها الاقتصادية قد وصل إلى أربعين ضعفا لما كانت تستورده بلاد كالهند والصين . كما أثبتت بوجه عام أنه لم يحدث أى انخفاض فى صادرات البلاد المتقدمة صناعياً عندما بدأ التصنيع فى البلاد الأخرى ، وإن كان هذا قد اقترن بتعديل حتمى فى نوع ما صارت تستورده البلاد السائرة فى طريق التصنيع . فأولا ازداد طلب هذه البلاد على الآلات والأجهزة والسلع الإنتاجية ازدياداً ملحوظاً ، ثم ثانياً بنسبة ما أدت الصناعات الناشئة فى تلك البلاد إلى زيادة قوة أهلها الشرائية ورفع مستوى أجورهم ازدادت كمية طلبهم على أنواع متعددة من السلع المستوردة — صحيح أنه بمضى الزمن على تصنيع البلاد المتخلفة سيكتفى أهلها بشراء السلع المصنوعة محلياً ويقل استيرادهم لأنواع كثيرة

من السلع المصنوعة فى الخارج ، وهذا سوف يؤدى إلى خسارة مصدريها السابقين فى البلاد المتقدمة . ولكن هذه الخسارة الوقتية يمكن التغلب عليها بما يبديه هؤلاء المصدرون السابقون من مرونة فى الكف عن إنتاج أنواع السلع التى قل عليها الطلب وابتكار أنواع جديدة تجتذب طلباً جديداً ، تسانده قوة شرائية جديدة .

أجهزة هيئة الأمم المتحدة

المختصة بالتنمية الاقتصادية

أطلعنا إلى الآن على جهود هيئة الأمم ومنظماتها فى معاونة البلاد المتخلفة والنامية على تحقيق تنميتها الاقتصادية (أولا) عن طريق المساعدة الفنية السابقة على التمويل و (ثانياً) عن طريق التنمية ، و (ثالثاً) عن طريق تنشيط التجارة الدولية . ونطلع الآن على الدور الذى تؤديه أجهزة الهيئة ومنظماتها المتخصصة فى طبع السياسة الدولية بالطابع الذى يهيء للتنمية الاقتصادية فرص النجاح والاستقرار ، ويهيء للمجتمع البشرى بصفة عامة جوا يسوده الأمن والرخاء والرفاهية .

ونبدأ بالدور الذى تقوم به الأجهزة المركزية ثم نختم بالدور الذى تقوم به الأجهزة الإقليمية .

١ — دور الأجهزة المركزية[١]

إذا كان ميثاق هيئة الأمم قد نص على أن من أهداف الهيئة ووظائفهـا الرئيسية العمل على رفع مستوى المعيشة بين البشر كافة ، وتحقيق تقدمهم الاقتصادى والاجتماعى ، فإنه إنما نص

(١) Central Organs.

على ذلك فى صيغة عامة بغير تحديد لوسائل التنفيذ . ولم تكد الهيئة تبدأ حياتها فى السنوات الأولى حتى لمست الأحوال القاسية التى يجتازها عالم ما بعد الحرب ، بالإضافة إلى المفارقات الصارخة بين فئة قليلة من دول صناعية غنية وكثرة عظمى من دول متخلفة فقيرة . فأثار هذا الوضع الشاذ قلق الهيئة ، وأثارت حالة البلاد المتخلفة اقتصادياً ومشاكلها العاجلة من اهتمام الهيئة مالا يقل عن اهتمامها بالمشكلات السياسية الكبرى . ويرجع ذلك إلى سببين : الأول ما كشفت عنه الدراسات التى قامت بها أجهزة الهيئة وتقريرها عن أحوال العالم الاقتصادية والاجتماعية ، والثانى هو اشتراك جانب كبير من هذه البلاد فى عضوية الهيئة بعد أن تحررت من الاستعمار وكسبت استقلالها ، وكان هذا التحرر وهذا الاستقلال يرجع بعض الفضل فى كسبه لأجهزة هيئة الأمم ذاتها والمناقشات السياسية التى دارت فى رحابها .

وعكفت جميع الأجهزة الرئيسية فى هيئة الأمم على مناقشة المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ثم رسم الإجراءات اللازمة للبت فيها . على أن الجهازين اللذين كانا يتوافران على علاج هذه الشئون فى جملتها داخل الهيئة هما

« الجمعية العامة » و « مجلس الشئون الاقتصادية والاجتماعية » . وبالرغم من خيبة الأمل التى صادفت جهود الهيئة فى كثير من المناسبات ، الا أن مداولات هذه الأجهزة وقراراتها كان لها أثر بعيد المدى فى إفادة البشرية كافة ، ونخص بالذكر قرارها الذى صدر بالإجماع فى سنة ١٩٥٢ وجعل لتنمية البلاد المتخلفة الأولوية الكبرى فى الجهود الاقتصادية والاجتماعية التى تبذلها هيئة الأمم . وظهر هذا الأثر عمليا فى وضع مناهج جديدة ، وخلق منظمات جديدة ، وبسط النشاط الدولى ليشمل مشكلات التصنيع ، وتنمية استغلال المياه ، وتطبيق الاكتشافات العلمية والتكنولوجية فى الوفاء بحاجات البلاد المتخلفة ، وتوسيع نطاق النشاط الدولى المباشر فى خدمة التنمية الاقتصادية . كما امتد شهرا بعد شهرا وسنة بعد سنة إلى مراجعة موقف حكومات الدول الأعضاء وسياساتها ، وذلك لتهيئة الجو المناسب لحل كثير من مشكلات الدول المتخلفة : نذكر على سبيل المثال من هذه المشكلات موضوع التخطيط ، وموضوع تثبيت أسعار السلع الأولية ، وموضوع الأسواق المشتركة ، وموضوع مناطق التجارة الحرة .

وتعتبر السكرتيريات الدولية الملحقة بأجهزة هيئة الأمم

الركن الأساسى الذى تعتمد عليه فى مباشرة نشاطها ، فهى التى تقوم بإعداد القرارات التى تتخذها الحكومات أو التى تتخذها الأجهزة ، وهى التى تقدم المشورة التى تطلبها هذه الحكومات أو هذه الأجهزة ، وهى التى تمدها بكل الحقائق والمعلومات وبالتحليل الصحيح لها ، مما يجعل تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية على أساس سليم .

كذلك تباشر سكرتيرية هيئة الأمم بالذات إعداد نشرات دورية هامة ، نذكر منها : « المساحة الاقتصادية للعالم »(١) ، وتقاريرها عن « الحالة الاجتماعية فى العالم »(٢) ، و « كتاب الإحصاء السنوى »(٣) ، « والنشرة الإحصائية الشهرية »(٤) ، و « الكتاب الديموجرافى السنوى »(٥) ، كما تقوم من حين إلى آخر بدراسة مشكلات معينة تتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بالتنمية الاقتصادية ووسائل حل مشكلاتها . ومن أهم هذه

---

(١) Annual world Economic Survey.
(٢) Reports on the World Social Situation.
(٣) Statistical Yearbook.
(٤) Monthly Bulletin of Statistics.
(٥) Demographic Yearbook.

الدراسات « إجراءات التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة »[١] و « أساليب التصنيع فى البلاد المتخلفة »[٢] و « تنمية أحواض الأنهار »[٣] و « دور الاتجار فى السلع فى التنمية الاقتصادية »[٤] .

وكل هذه الدراسات والنشرات تعتمد على الرصيد الضخم من معلومات وتجارب توافرت لدى هيئة الأمم من تطبيق نظام المساعدة الفنية ، ومن تجارب جميع حكومات الدول الأعضاء ، التى يهمها إشراك الغير فى معلوماتها وتجاربها والاستفادة من معلومات غيرها وتجاربه . كما أن هذه الدراسات وما يتلوها من مناقشات فى مجلس الشئون الاقتصادية يكشف عن الاتجاهات السائدة فى أية منطقة معينة فى العالم ، ثم يساعد على إجراء التعديل الملائم فى ضوء هذه البيانات .

---

(١) Measures for the Economic Development of Under - developed Countries.

(٢) Processes and Problems of Industrialization in Underdeveloped Countries.

(٣) Integrated River Basin Development.

(٤) Commodity Trade in Economic Development.

٢ — دور الأجهزة الإقليمية

كما وجهت هيئة الأمم ومنظماتها المتخصصة جانبا كبيرا من نشاطها فى نشر التنمية الاقتصادية ، فقد رؤى تكميل هذا النشاط بنشاط مماثل على المستوى الإقليمى . فقررت الهيئة إنشاء لجان اقتصادية إقليمية لأوروبا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وإفريقية ، لتتوفر على الدراسة المحلية لمشاكل كل قارة . واهتمت الجمعية العامة بتشجيع هذا الاتجاه اللامركزى وتدعيمه، وفى سنة ١٩٦١ أصدرت توصية تدعو الحكومات الاعضاء إلى المساعدة فى إنشاء « معاهد للتنمية الاقتصادية »(١) فى مراكز هذه اللجان الإقليمية ، وكلفت « رصيدها الخاص » بالمعاونة على تمويل هذا الإنشاء .

وهذا بيان موجز لهذه اللجان الإقليمية ونشاطها :

١ — اللجنة الاقتصادية لأوروبا(٢) :

كانت هذه أول لجنة أنشئت ، وجعل مقرها فى مدينة جنيف . وأصبحت هذه اللجنة بمثابة المركز الاقتصادى الأوربى

---

(١) Economic Development Institutes.

(٢) Economic Commission for Europe.

الوحيد ، الذى يجرى فيه تبادل المعلومات ومناقشة المشا كل العملية بواسطة ممثلين لكل من أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية .

وفى طليعة المسائل التى عالجتها اللجنة الأوروبية موضوع البلاد الأقل تقدما من الوجهة الاقتصادية ، ووجهت عناية كبيرة للكشف عن الوسائل التى يمكن بواسطتها للدول الصناعية المتقدمة أن تضع خبراتها تحت تصرف تلك الدول ، كما اهتمت بموافاة اللجان الإقليمية فى القارات الأخرى بالوثائق والبيانات اللازمة لبلاد تلك القارات فى مشروعات التنمية التى تعتزم القيام بها . وفى سنة ١٩٦٠ أصدرت نشرة عن « المسح الاقتصادى[١] لأوروبا » خصصت فيها بابا لبيان الوسائل التى تستطيع بها الدول المتقدمة مساعدة الدول المتخلفة ، لا بالقروض والإعانات فحسب بل بتمكين صادرات هذه الدول من الوصول بغير عوائق إلى الأسواق الأوروبية ، وتمكين هذه البلاد المصدرة من زيادة مكاسبها من هذا التصدير ، وبالتالى زيادة قوتها الشرائية .

وفى الوقت الحاضر لازالت هذه المساعدة تقتصر على صادرات المواد الأولية ، ولكن مع مرور الزمن ستسعى الدول

---

(١) Economic Survey For Europe, 1960

النامية إلى البحث عن أسواق لسلعها المصنوعة ، وقد أكدت اللجنة مسئولية الدول المتقدمة فى هذا المجال .

وقد عنيت اللجنة أيضاً بإعداد دراسات طلبتها اللجان الاقتصادية فى القارات الأخرى ، لاسيما حول المسائل الإفريقية ، وأدى أعضاؤها خدمات استشارية فى أقاليم مختلفة ، كما الحق بعضهم باللجنة الاقتصادية لإفريقية .

ومن الدراسات الخاصة التى قامت بها اللجنة الأوروبية يجب التنويه بدراستين ، لما لهما من الأهمية التى تتجاوز النطاق الأوروبى .

إحدى الدراستين قامت بها إحدى اللجان المتفرعة من اللجنة العامة ، هى لجنة الصلب[1] ، التى وجهت عنايتها إلى امداد الدول النامية بأنباء كل تقدم يتم تحقيقه فى صناعة الصلب . وذلك لما لهذه الصناعة من أهمية كبرى فى الدول التى بدأت أو قطعت أشواطاً فى مرحلة التصنيع . فقد تمكن التقدم الحديث فى هذه الصناعة من توفير نصف تكاليف إنتاج الصلب ومن زيادة طاقة

---

(١) Steel Committee.

الأفران المفتوحة والأفران الكهربية زيادة كبيرة . وهذه النتائج سوف تؤثر تأثيراً طيبا فى حث عملية التصنيع وتنمية الدخل القومى .

والدراسة الثانية التى قامت بها اللجنة الأوروبية العامة فى ميدان التقدم الصناعى ، وسيكون لها رد فعل كبير فى بعض الدول النامية خارج القارة الأوروبية ، هى مسألة نقل الغاز الطبيعى ، وهو نوع من الطاقة الأولية سيكون له طلب ضخم فى أوروبا وغيرها ، وكانت المشكلة هى كيف ينقل هذا الغاز فى صورته الطبيعية من مصادره إلى قارات أخرى . واستمر البحث سنوات متتالية إلى أن تبين إمكان نقله بعد تحويله إلى غاز مجمد أو غاز سائل ، وبعد نقله وعند الشروع فى استعماله يصير تحويله من صورته المجمدة أو السائلة إلى صورته الغازية . وإذن أصبح فى الإمكان نقله عن طريق البحر بنفقات قليلة إلى أى مكان ، مثله مثل سائل البترول . وأثبتت دراسات اللجنة أنه سيكون لهذا الغاز الطبيعى أسواق ضخمة وسيعود على البلاد النامية التى يتوافر فيها بربح ضخم ، كما أنه سوف يساعدها فى إنجاز تصنيعها على نطاق واسع .

٢ — اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى (١) :

تعمل هذه اللجنة فى منطقة تمتاز باتساع رقعتها الجغرافية ، وتباين ظروفها ، وتعقد مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية . وهى تضم من السكان نحو ١٤٠٠ مليون أى نحو نصف الجنس البشرى ، وهم ورثة لأقدم الحضارات وإن كانوا الآن يمثلون أهم البلاد المتخلفة فى العالم . يعانى السواد الأعظم من شعوبها الفقر المدقع وسوء التغذية وانتشار الأمراض والارتفاع الهائل فى نسبة الأمية ، بالإضافة إلى النقص الفاحش فى المسكن والمأوى ، وانعدام وسائل التعليم إلى حد كبير .

ودول هذه المنطقة تبذل الآن جهوداً كبيرة فى التحرر من هذه العلل ، وفى تنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشة شعوبها . وهنا تقوم « اللجنة الاقتصادية » بدور إيجابى فى تحقيق هذه الآمال ، وبوصفها ممثلة لحكومات هذه المنطقة تلقى دراساتها وتوصياتها قبولا حسنا وتأييدا مباشرا .

والحاجة الأساسية لبلاد هذه المنطقة هى العمل على زيادة

---

(١) Economic Commission for Asia and the Far East (ECAFE).

طاقتها الإنتاجية ومعرفة أساليب الإنتاج الصناعى الحديث . وهذا يقتضى إحداث تطورات اجتماعية وثقافية عميقة الغور ، بما فى ذلك غرس روح تعاونية جديدة فى مواجهة مشكلات العالم الذى نعيش فيه .

ومن أكبر التحديات التى واجهها القائمون بالتخطيط فى هذه البلاد مشكلة السيطرة على أنهارها الكبرى وحسن الانتفاع بها . فهذه الأنهار تحمل فى مجاريها أكثر من ربع المياه العذبة فى العالم ، ويكمن فيها أكثر من نصف القوة الكهربية التى يمكن توليدها من مجارى الأنهار فى العالم كله ، ولكنها الآن مصدر لخطر مستمر ، إذ يعيش فى وديانها نصف سكان هذه البلاد فيتعرضون لخطر فيضانات هذه الأنهار ، التى تتوالى بصورة دورية ، فتقتل أو تشرد عدداً كبيراً من سكان الوديان . ولم يسبق فى التاريخ أن كان لدى هذه الشعوب العزم أو الوسيلة للسيطرة على هذه الأنهار .

وهنا قامت اللجنة الاقتصادية بخدمة تاريخية . فقامت بدراسة عميقة وشاملة لهذه المشكلة ، ثم وضعت التخطيط اللازم للسيطرة على الفيضان وتحقيق الاستفادة من حوض كل نهر . وكان مشروعها الأول فى المجرى الأسفل لنهر (ميكونج) ، وتقدر

الفائدة المرجوة من إتمام هذا المشروع بملايين الهكتارات التى سوف تنجو من توفير الفيضانات ،ويستطاع زراعتها إذن زراعة علمية تؤتى من المحاصيل السنوية ما يزيد على حاجة البلاد ويسمح بتصدير فائضها .

وكذلك بفضل تشجيع اللجنة أصبحت حكومات هذه البلاد تهتم بالكشف عن مواردها الطبيعية والعمل على استغلالها لخير شعوبها ، واشتركت مع اللجنة فى أول مسح جيولوجى لآسيا والشرق الأقصى ، وبفضل معونة دولية استخدمت اللجنة وسائل المسح الجوى لأول مرة فى هذه المنطقة .

ولما كان عجز المواصلات بين بلاد آسيا عقبة كؤودا فى تنمية تجارتها ، وحائلا دون الاستعانة بإقبال رأس المال الأجنبى على التوظيف فيها ، فقد عنيت اللجنة برسم شبكة طرق تصل بلدان آسيا بعضها ببعض . وسوف تمتد هذه الشبكة من الحدود التركية المتصلة بخطوط الموصلات الأوروبية إلى تايلاند ، مخترقة إيران وأفغانستان وباكستان والهند وبورما . ومن تايلاند سوف يمتد طريقان أحدهما إلى الملايو وسنغافورة والثانى إلى كمبوديا . ومن هذه الخطوط الرئيسية تتفرع طرق جانبية طبقاً لرغبات هذه البلاد .

كذلك رأت اللجنة أن الإمكانيات الاقتصادية فى هذه المنطقة سوف تزداد زيادة كبيرة إذا عنى بأمر التبريد[١] لأنها أكبر منطقة استوائية فى العالم . فدرست اللجنة القيام بمشروع ضخم يهدف إلى تجميد الغذاء فى انتقاله من المنتج الآسيوى إلى المستهلك . وتنفيذ هذا المشروع سيحدث ثورة فى حياة زراع آسيا ففائض الغذاء الذى يتلف الآن أكثره سيصير إنقاذه لأول مرة ، وتستطيع المدن الآسيوية أن تحصل على تموينها طازجاً ، لا سيما من الفواكه والخضر والسمك ، ويتسع تسويق هذه السلع اتساعا عظيما يحقق لهذه الشعوب زيادة ضخمة فى ثروتها ودخلها القومى ، وتقدما كبيراً فى صيانة صحتها العامة .

٣ — اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية[٢] :

يعتبر ازدياد السكان فى بلاد أمريكا اللاتينية أعلى ازدياد فى العالم ، ويقدر الإحصائيون أن تعدادها سيصل فى سنة ١٩٧٥ إلى ثلاثمائة مليون أى بزيادة تتجاوز أربعين مليوناً يكونون

---

(١) Refrigeration.

(٢) Economic Commission for Latin America (ECLA).

قد بلغوا سن العمل والإنتاج ، وإذن وجب البحث منذ الآن عن وسيلة لإعاشتهم . ومن هؤلاء لن تستوعب الزراعة أكثر من ٥ ٪ تضاف إلى نصف السكان المشتغلين الآن بالزراعة ولا ينتجون مع ذلك إلا أقل من ربع الدخل القومى . ذلك لأن المساحة المزروعة فعلا فى أمريكا الجنوبية لا تتجاوز ٥ ٪ من الأرض القابلة للزراعة . وإذن يجب استيعاب العدد الباقى وهو أكثر من ٣٥ مليوناً فى ميادين إنتاجية أخرى كالصناعة والتجارة والنقل والمهن الحرة والإدارة والتعليم وخدمات مماثلة.

هـذا الازدياد السكانى الضخم يثير مشكلات عويصة ، اقتصادية واجتماعية ، فأقاليم شاسعة يجب تطوير اقتصادها ، وقيادات جديدة فى جميع المستويات يجب أن تبرز ، والتفكير التقليدى يجب أن يعاد النظر فيه ، والعلاقات الاجتماعية يجب تعديلها وتقويمها . غير أن كل اتجاه تقدمى تعوقه عوامل مختلفة من ضعف الإنتاج إلى انحطاط المستويات المعيشية إلى ضآلة الدخول إلى انحطاط مستوى التعليم وفقدان كل حافز للتقدم .

ولعل بعض الأمثلة تصور لنا مدى سوء الحال الذى وصلت اليه هذه القارة . فقد بلغ ازدياد التضخم النقدى فى البرازيل ٥٠ ٪ سنويا ، ووصل فى شيلى بين سنة ١٩٤٠ و ١٩٥٥

إلى ١٩٠٠ ٪ ، كما أن الأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية لا تقل إفصاحا عن سوء الحال . فقد انخفض نصيب أمريكا اللاتينية من التجارة العالمية من ١١ ٪ إلى ٧ ٪ .

ولعل انحطاط مستوى التعليم الذى يسود أكثر بلاد هذه القارة هو العقبة الكبرى فى سبيل تقدمها الاقتصادى . فأربعون فى المائة من سكانها أميون ، ومتوسط اندماج الفرد فى الحياة المدرسية لا يتجاوز سنة واحدة ، وخمسة ملايين من الأطفال محرومون من التعليم لعدم وجود مدارس لهم ، وفى كل عام يصل خمسة ملايين طفل إلى سن التعليم وينضمون إلى العدد الهائل المحروم من التعليم . وهذا الوضع يؤثر تأثيرا مباشرا على إمكان إيجاد قوة عاملة مدربة تصلح فى الغد لتحقيق التنمية الاقتصادية .

لذلك كان أول ما عنيت به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية هو وضع برنامج ضخم لنشر التعليم فى القارة ، بالتعاون مع منظمة اليونسكو ومنظمة الدول الأمريكية .

كما تعمل اللجنة على خلق سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية ، لأن فقر الجمهوريات اللاتينية يعجزها عن إيجاد منافذ لصناعاتها

الناشئة التى يجب أن يتاح لها اطراد النمو إذا أريد إحداث تغيير شامل فى مستوى معيشة شعوبها.

وقد أثبتت تحقيقات اللجنة أنه لابد من إقامة هذه السوق المشتركة حتى يمكن إنقاذ هذه البلاد من الركود الاقتصادى الجاثم عليها . ومنذ سنة ١٩٥١ شرعت اللجنة — مستجيبة لرغبات حكومات أمريكا الوسطى الخمس — فى تحقيق هذا التكامل الاقتصادى ، فأنشأت أول إدارة فرعية للجنة ، وهى لجنة التعاون الاقتصادى لأمريكا الوسطى . ثم تلتها خطوة تاريخية هامة وهى تأسيس « جماعة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة » بمقتضى معاهدة مونتفيديو ، الموقعة فى ١٨ فبراير ١٩٦٠ والتى قامت سكرتيرية اللجنة بإعداد أحكامها .

ولا زالت الجهود التعاونية ماضية فى طريقها إلى أن يتم تنفيذ مشروع « السوق المشتركة » لبلاد أمريكا اللاتينية ، وقد طلبت حكوماتها من اللجنة أن توجه الأولوية فى اهتمامها إلى تحقيق هذا المشروع .

كذلك نجحت اللجنة نجاحا كاملا فى بث فكرة التخطيط وإقناع دول أمريكا اللاتينية بوجوب تدبير تخطيط اقتصادى شامل على النحو الذى يلائم ظروف كل دولة والمستوى الذى

بلغته فى نهضتها الاقتصادية . وفى سبيل بث هذه الفكرة قامت اللجنة بإعداد دراسات مفصلة عن فن التخطيط وتصميم البرامج ، كما أمدت طوائف من موظفى هذه البلاد بالتدريب اللازم لهذا التخطيط وبرامجه ، واستجابت لطلب بعض الحكومات إيفاد بعثات استشارية من أعضاء اللجنة ومن بعض الخبراء الذين ترشحهم « المساعدة الفنية » لمعاونتها على تخطيطها الاقتصادى .

٤ — اللجنة الاقتصادية لإفريقية[١] :

أنشئت هذه اللجنة فى سنة ١٩٥٨ ، واعتبر إنشاؤها حدثا تاريخيا لأنه تم فى الوقت الذى بدأت فيه بلاد هذه القارة تحتل مكانتها وتثبت وجودها فى المجتمع الدولى . فمنذ عشرين سنة لم يكن عدد أعضاء هيئة الأمم المتحدة من القارة الإفريقية يتجاوز أربعة فأصبح عددهم الآن ربع مجموع أعضاء الهيئة ، وصار لأصواتهم وزن فعال فى السياسة العالمية . وإن فى الازدياد المطرد فى المساعدة الدولية لإفريقية عن طريق هيئة الأمم

---

(١) Economic Commission for Africa (ECA).

ومنظماتها المتخصصة لدليلا آخر على أهمية الدور المنتظر أن تلعبه إفريقية على المسرح العالمى .

فقد ارتفع نصيبها من المساعدة الفنية من ٠.٩ ٪ فى سنة ١٩٥٦ إلى ٢٩ ٪ فى سنة ١٩٦٠ وارتفعت قروض البنك الدولى لافريقية من ١٣,٣ ٪ من مجموع قروض البنك الدولى إلى ٣٦,٣ ٪ .

وتعتبر إفريقية أقل القارات تصنيعا ، وأكثرها احتياجا إلى توجيه أكبر عناية إلى خلق تنظيمات جديدة ، إذ لا توجد قارة أخرى تضارعها فى عدد الدول الحديثة العهد باستقلالها . وخطر تشتيت الجهود والسياسات فى هذه المساحة الضخمة التى مزقها الاستعمار أكثر مما مزقتها الاعتبارات الجغرافية أو الجنسية ، هو خطر محقق يجب أخذه فى الحسبان والعمل على اتقائه .

لذلك رأت اللجنة الاقتصادية لإفريقية أن أول واجباتها هو العمل على تنمية التعاون بين أجزاء القارة وإقامة أجهزة تكفل هذا التعاون .

ومشكلات دول إفريقية الاقتصادية هى نفس مشكلات كل الدول المتخلفة ، فاقتصادها ولو أنه قائم على الزراعة الا أنها

لا تنتج إلا نسبة ضئيلة من مجموع الناتج العالمى فى الأغذية ، ولذلك ينتشر سوء التغذية فى كثير من أقاليمها . وبالرغم من الثروة الزاخرة الكامنة فى أراضيها فإن صادراتها التى تعتمد عليها للحصول على عملات أجنبية تقتصر على المواد الأولية التى ثلثاها محاصيل زراعية وتتعرض لهذا السبب إلى تقلبات شديدة فى الطلب عليها . كما أن الطاقة الكهربية الضخمة التى تستطيع توليدها من انهارها لا زالت تخطو الخطوات الأولى ، وأخيرا تقدمها فى كل الميادين تعرقله العقبات المعروفة من نقص جسيم فى رأس المال ، فى التدريب الفنى ، فى الزراعة العلمية ، فى التعليم الأساسى فى المواصلات ، فى النقل ، فى التسويق الداخلى ، وغيرها من ضروريات النهضة .

وقد اتخذت اللجنة الاقتصادية لإفريقية — منذ إنشائها — من دورات انعقادها ،ومن اجتماعات لجانها الفرعية والمتخصصة ، مجالا لخدمة البلاد الإفريقية فرادى ثم باعتبارها مجموعة متكاملة .

والدراسات والبحوث التى تقوم بها اللجنة وفروعها دراسات متنوعة ومتشابكة ، كالمشاكل التى تواجه البلاد الإفريقية ، فهى تشمل تحليل الصعوبات التى تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفنية ، والكشف عن وسائل تذليلها ، وبيان أساليب

التخطيط الاقتصادى ، والمفاضلة بين المركزية واللامركزية فى خطط التنمية . كذلك امتدت الدراسة إلى إيرادات ومصروفات الحكومات الإفريقية لتحديد مدى ما تساهم به الخزانة العامة فى مشروعات التنمية ومدى المعونة التى تقدمها البنوك الوطنية .

كذلك عكفت اللجنة على دراسة التجارة بين الدول الإفريقية ، ووسائل تنمية هذه التجارة لا سيما فى المنتجات الصناعية ، ثم دراسة تجارة الدول الإفريقية مع الخارج ، ودرست بوجه خاص أثر التكتلات التجارية الأوروبية على اقتصاد إفريقية ، والوسائل التى تستطيع الدول الإفريقية اتخاذها لاتقاء خطر هذه التكتلات .

كذلك بدأت اللجنة فى وضع قائمة بالصناعات الإفريقية ، ومركز كل صناعة على حدة ، والمجال المنتظر لنجاحها ، حتى تكون هذه البيانات تحت تصرف رجال المال ، يهتدون بها فى اتجاهاتهم المقبلة .

واشتركت سكرتيرية اللجنة مع سكرتيرية منظمة الأغذية والزراعة فى تخطيط المشروعات الزراعية وتقويمها ، وفى وضع نظام للتسليف الزراعى ، ونظام لإصلاح ملكية الأرض ،

وعنيت بإبراز أسباب سوء التغذية السائد فى أكثر بقاع القارة الإفريقية .

وهذه الدراسات والتخطيطات وإن كان من الصعب تحديد قيمتها وتأثيرها فإن فائدتها المحققة هى أنها وضعت لأول مرة أساساً علميا وعمليا للتنمية الإفريقية ، وساعدت الدول الأعضاء على تصميم سياسات إيجابية لتنمية كل منها .

وأخيراً أصدرت اللجنة توصيتين هامتين سيكون لتنفيذهما أثر بعيد المدى فى حث التنمية الإفريقية : أحدهما بإنشاء « معهد إفريقى للتنمية الاقتصادية »(١) ، والثانى بإنشاء « بنك إفريقى للتنمية »(٢) . وبنيت التوصيات على أساس دراسات مستفيضة قامت بها سكرتيرية اللجنة ومجموعة من الخبراء الدوليين .

* * *

(١) African Institute for Economic Development and Planning.

(٢) African Development Bank.

ملحق

يعض مصادر هذا الكتاب ، وهى النشرات التى اشتركت في إعدادها هيئة الأمم المتحدة مع منظمة الأغذية والزراعة ، وذلك بين سنتى ١٩٦٠ ، ١٩٦٣ :

- The Basic Freedom : Freedom from Hunger.
- Millions still go Hungry.
- Man and Hunger.
- Development Through Food.
- Increasing Food Production through Education Research and Extension.
- Statistics of nunger.
- Agriculture in the world Economy.
- Aspects of Economic Development.
- Third world Food Survey.
- Cooperatives and Land Use.

فهرس

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها

١	— الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبريين	للأستاذ عباس محمود العقاد
٢	— الاشتراكية والشيوعية	للأستاذ على أدهم
٣	— الظاهر بيبرس فى القصص الشعبي	للدكتور عبد الحميد يونس
٤	— قصة التطور	للدكتور أنور عبد العليم
٥	— طب وسحر	للدكتور بول غليونجى
٦	— فجر القصة	للأستاذ يحيى حقى
٧	— الشرق الفنان	للدكتور زكى نجيب محمود
٨	— رمضان	للأستاذ حسن عبد الوهاب
٩	— أعلام الصحابة	للأستاذ محمد خالد
١٠	— الشرق والإسلام	الاستاذ عبد الرحمن صدقى
١١	— المريخ	للدكتور جمال الدين الفندى والدكتور محمود خيرى
١٢	— فن الشعر	للدكتور محمد مندور
١٣	— الاقتصاد السياسى	للاستاذ أحمد محمد عبد الخالق
١٤	— الصحافة المصرية	للدكتور عبد اللطيف حمزة
١٥	— التخطيط القومى	للدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن
١٦	— اتحادنا فلسفة خلقية	للدكتور ثروت عكاشة
١٧	— اشتراكية بلدنا	للأستاذ عبد المنعم الصاوى

١٨ — طريق الغد ... ... للاستاذ حسن عباس زكى
١٩ — التشريع الإسلامى وأثره في الفقه الغربى للدكتور محمد يوسف موسى
٢٠ — العبقرية فى الفن ... ... للدكتور مصطفى سويف
٢١ — قصة الأرض فى إقليم مصر ... للأستاذ محمد صبيح
٢٢ — قصة الذرة ... ... للدكتور إسماعيل بسيونى هزاع
٢٣ — صلاح الدين الأيوبى بين شعراء عصره وكتابه للدكتور احمد أحمد بدوى
٢٤ — الحب الإلهى فى التصوف الإسلامى للدكتور محمد مصطفى حلمى
٢٥ — تاريخ الفلك عند العرب... ... للدكتور إمام إبراهيم أحمد
٢٦ — صراع البترول فى العالم العربى ... للدكتور أحمد سويلم العمرى
٢٧ — القومية العربية ... ... للدكتور أحمد فؤاد الاهوانى
٢٨ — القانون والحياة ... ... للدكتور عبد الفتاح عبد الباقى
٢٩ — قضية كينيا ... ... للدكتور عبد العزيز كامل
٣٠ — الثورة العرابية ... ... للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى
٣١ — فنون التصوير المعاصر ... للأستاذ محمد صدقى الجباخنجى
٣٢ — الرسول فى بيته ... ... للأستاذ عبد الوهاب حمودة
٣٣ — أعلام الصحابة (المجاهدون) ... للأستاذ محمد خالد
٣٤ — الفنون الشعبية ... ... للأستاذ رشدى صالح
٣٥ — إخناتون ... ... للدكتور عبد المنعم أبو بكر
٣٦ — الذرة فى خدمة الزراعة ... ... للدكتور محمود يوسف الشواربى
٣٧ — الفضاء الكونى ... ... للدكتور جمال الدين الفندى
٣٨ — طاغور شاعر الحب والسلام ... للدكتور شكرى محمد عياد
٣٩ — قضية الجلاء عن مصر ... ... للدكتور عبد العزيز رفاعى
٤٠ — الخضراوات وقيمتها الغذائية والطبية للدكتور عز الدين فراج

٤١ — العـدالة الاجتماعية	للأستاذ المستشار عبد الرحمن نصير
٤٢ — السينما والمجتمع	للأستاذ محمد حلمى سليمان
٤٣ — العرب والحضارة الأوربية ...	للأستاذ محمد مفيد الشوباشى
٤٤ — الأسرة فى المجتمع المصرى القديم	للدكتور عبد العزيز صالح
٤٥ — صراع على أرض الميعاد ...	للأستاذ محمد عطا
٤٦ — روّاد الوعى الإنسانى	للدكتور عثمان أمين
٤٧ — من الذرة إلى الطاقة	للدكتور جمال الدين نوح
٤٨ — أضواء على قاع البحر	للدكتور أنور عبد العليم
٤٩ — الأزياء الشعبية	للأستاذ سعد الخادم
٥٠ — حركات التسلل ضد القومية العربية	للدكتور إبراهيم احمد العدوى
٥١ — الفلك والحياة	للدكتور عبد الحميد سماحة والدكتور عدلى سلامة
٥٢ — نظرات فى أدبنا المعاصر ...	للدكتور زكى المحاسنى
٥٣ — النيـل الخالد	للدكتور محمد محمود الصياد
٥٤ — قصة التفسير	للأستاذ أحمد الشرباصي
٥٥ — القرآن وعلم النفس	للأستاذ عبد الوهاب حمودة
٥٦ — جامع السلطان حسن وماحوله...	للأستاذ حسن عبد الوهاب
٥٧ — الأسرة فى المجتمع العـربى بين الشريعة الإسلامية والقانون	للأستاذ محمد عبد الفتاح الشهاوى
٥٨ — بلاد النوبة	للدكتور عبد المنعم ابو بكر
٥٩ — غزو الفضاء	للدكتور محمد جمال الدين الفندى
٦٠ — الشعر الشعبي العربى	للدكتور حسين نصار
٦١ — التصوير الإسلامى ومدارسه ...	للدكتور جمال محمد محرز
٦٢ — الميكروبات والحياة	للدكتور عبد المحسن صالح

٨٣ — حياد فلسفى ... ... للدكتور يحيى هويدى
٨٤ — سلوك الحيوان ... ... للدكتور أحمد حماد الحسينى
٨٥ — أيام فى الإسلام ... ... للأستاذ أحمد الشرباصى
٨٦ — تعمير الصحارى ... ... للدكتور عز الدين فراج
٨٧ — سكان الكواكب ... للدكتور إمام إبراهيم أحمد
٨٨ — العرب والتتار ... ... للدكتور إبراهيم أحمد العدوى
٨٩ — قصة المعادن الثمينة ... للدكتور أنور عبد الواحد
٩٠ — أضواء على المجتمع العربى للدكتور صلاح الدين عبد الوهاب
٩١ — قصر الحمراء ... ... للدكتور محمد عبد العزيز مرزوق
٩٢ — الصراع الأدبى بين العرب والعجم للدكتور محمد نبيه حجاب
٩٣ — حرب الإنسان ضد الجوع وسوء التغذية } للدكتور محمد عبد الله العربى

الثمن قرشان فقط

مطابع دار القلم بالقاهرة